الإمبراطور الياباني بين دستوري ١٨٨٩ و ١٩٤٦ (دراسة مقارنة)

م.د. أفراح محمد

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب/ قسم التاريخ

Afr13ah@gmail.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

تعد دراسة موضوع الإمبراطور الياباني بين دستوري ١٨٨٩ و ١٩٤٦ من الأهمية، لتأثر دور الإمبراطور بهذين الدستورين بشكل كبير، وما انعكس من هذا التأثير على تاريخ اليابان. إذ سنبين مكانة الإمبراطور وصلاحياته في ظل أشهر دستورين في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، دستور ميجي لعام ١٨٨٩، الذي صيغ وأُعدّ لتقوية وتعزيز سلطة الإمبراطور، وإعادة السلطة الفعلية المسلوبة منه لأكثر من ألف عام. ودستور عام ١٩٤٦ الذي وضع على يد قوات التحالف والاحتلال الأمريكي لليابان بعد خسارة الأخيرة في الحرب العالمية الثانية، بعد أن تحولت إلى دولة استعمارية توسع خطرها على الساحة الإقليمية والعالمية. وسنبين كيف انتهت صلاحيات الإمبراطور الياباني الواسعة وإلغاء دستور ميجي واستبداله بدستور الاحتلال لعام ١٩٤٦.

الكلمات المفتاحية: الإمبراطور، دستور ميجي، دستور ١٨٨٩، دستور الاحتلال الأمريكي، دستور عام ١٩٤٦.

المقدمة:

تُعد المؤسسة الإمبراطورية اليابانية الذي يجلس على عرشها الإمبراطور المقدس الذي يستمد سلطته من الآلهة، من أقدم الإمبراطوريات الموجودة في شرق أسيا، فما زالت قائمة منذ عام ٦٦٠ ق. م حتى يومنا هذا. مرّت المؤسسة المتمثلة بشخص الإمبراطور بمتغيرات وتحولات مهمة عبر مراحل التاريخ الياباني الوسيط والحديث والمعاصر. كانت التغييرات نتيجة ظروف داخلية من أزمات سياسية واقتصادية انعكست أثارها تارة إيجابًا وأخرى سلبًا على شخص الإمبراطور وسلطته ومؤسسته.

سنوضح في هذا البحث دور الإمبراطور الياباني في العصر الحديث في ظل أهم دستورين رسما سياسة اليابان بوصفها إمبراطورية شرقية آسيوية عريقة ليست داخليًا فقط وأنما على الصعيدين الإقليمي والدولي. سنبين دور الإمبراطور ومكانته وقدسيته ومؤسسته منذ النشوء والقدم لدى الأمة اليابانية بشكل سريع، مع بيان دورها في عهد إيدو (١٦٠٣-١٨٦٧) في ظل نظام العزلة (الساكوكو Sakuku)

التي طبقتها هذه الأسرة على ما يزيد على القرنين والنصف (١٦٣٩-١٨٥٣). وكيف استغلت أسرة توكوگاوا العزلة التي حكمت اليابان عبر سلسلة من الشوگونات (الحكام العسكريين). ومدى توظيفها وأفادتها من تطبيق هذه السياسة في تقوية قبضتها على إدارة البلاد والبقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة. والذكاء والدهاء السياسي اللذان كانا يتمتع بها الشوگونات، إذ استطاعوا أن يقوضوا سلطة الإمبراطور ومؤسسته المقدسة، بعزل الإمبراطور عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، بتطبيق العزلة عام ١٦٣٩ تارة، و بحجج مختلفة تارة أخرى كتبجيل قدسية الإمبراطور وإضفاء المزيد من الهيبة على مكانته حاكمًا سماويًا.

نجح الشوگون في عزل الإمبراطور عن المجتمع الياباني نفسه، بإضفاء طابع القدسية والإلوهية، ووضع حواجز شديدة الصلابة بينه وبين شعبه؛ بحجة أن الإمبراطور مقدسٌ ولا يجوز النظر إليه، فضلًا عن ترفّعه من ممارسة سلطانه حاكمًا شرعيًا للحكومة اليابانية بعدّ ممارسة السياسة من الأمور التي تقلّل من هيبة الإمبراطور وشأنهِ الذي يجب أن ينصرف إلى أمور أهم من ممارسة السياسة؛ لذلك أتخذ حكام توكوگاوا البوذية الديانة الرسمية لحكمهم؛ لأنها تقلل من دور الإمبراطور في ممارسة القضايا السياسية وتوزع السلطات على الوزراء.

نجحت أسرة توكوگاوا من جانب أخر في عزل الإمبراطور عن العالم الخارجي، بوجود إمبراطوريات غربية وشرقية ذات نظام مستبدّ وسلطة مطلقة إلهية؛ ليتمكنوا من فرض سلطتهم وتقويتها على حساب السلطة الشرعية.

وصل الشوگون لدرجة من قوة السلطة مكنته أن يختار عاصمة لنفسه في إيدو بمنأى عن عاصمة الإمبراطور في كيوتو المقيم داخل أسوار قصره.

الفرضية التي سنناقشها في صفحات هذا البحث هي نظرية الثنائيات المتعددة التي اتسم بها التاريخ الياباني، إن كانت متناقضة في كثير من الأحيان، إلا أنها كانت أهم سمة ميزتها، وأعطت زخمًا لحركة التاريخ الياباني بان تسير بوتيرة نحو التطور في إطار تلك الثنائيات، منها ثنائية الإمبراطور والشوگون، وثنائية عاصمتين مختلفتين، عاصمة الإمبراطور كيوتو، وعاصمة الشوگون إيدو. وثنائية الديانة الإمبراطورية الشنتوية التي تضفي القدسية وتعطي صلاحيات واسعة للإمبراطور ومؤسسته والديانة البوذية للشوگونية الذي يقلل من سلطة الإمبراطور ويقوي من سلطته حاكمًا عسكريًا. وثنائية الإمبراطور ورئيس الوزراء وتوحيد هذه الثنائيات؛ باتخاذ طوكيو عاصمة موحدة للإمبراطورية اليابانية، إذ سكن كل من الإمبراطور ورئيس الوزراء في العاصمة نفسها. وتوحيد ثنائية الدين في ظل دستور

ميجي لعام ١٨٨٩، أهم دستور في تاريخ اليابان الحديث باتخاذ الشنتوية الديانة الرسمية للبلاد، ومن ثم ثنائية الإمبراطور ورئيس الوزراء العسكري والاختلاف بالآراء في عشرينيات القرن العشرين. وهناك أهم ثنائية ظلت ملازمة لحركة التاريخ الياباني وأعطتها خصوصية هي ثنائية التغيير والاستمرارية، أحدى أسرار نجاح التجربة اليابانية.

وأخيرا بموجب الدستور الياباني المعاصر لعام ١٩٤٦، الذي وضع حلًا لأهم ثنائية في التاريخ الياباني بانتهاء قدسية الإمبراطور وتغيير الشنتوية ديانة البلاد الرسمية.

لذلك سيناقش البحث إشكالية دور الاحتلال الأمريكي في إنهاء إلوهية إمبراطور اليابان. ليس فقط في تجريد الإمبراطور من القدسية بل وإقناع الأخير بخلع رداء القدسية والإلوهية التي استمرت لآلاف السنين بشكل أثار دهشة اليابانيين أنفسهم بوصفهم أمَة مقتنعة بهذه القدسية. وكيف أن مكانة الإمبراطور في المجتمع الياباني منعت سلطة الاحتلال الأمريكي من دون إلغاء النظام الإمبراطوري على وفق دستور عام ١٩٤٦.

أولا: نشأة المؤسسة الإمبراطورية حتى عهد ميجي

تعد المؤسسة الإمبراطورية في اليابان أقدم ملكية متوارثة في العالم، فقد كانت موجودة منذ فجر تاريخ اليابان في نحو القرن الخامس بعد الميلاد، واستمرت عن طريق امتداد الخلف الذكوري(رغم وجود إناث تينو) منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن الإمبراطور كان على الدوام الرئيس الذي تسمى على اسمه الحكومة الوطنية على أقل تقدير، إلا أن أكثر سمة ميزت السلطة عبر غالبية التاريخ الياباني هو تأكيد على تشابه دور الإمبراطور للكاهن الأعلى، أو الشامان في الديانة اليابانية المحلية- الشنتوية (Shinto)[١] ، الذي يفوّض أغلب سلطاته الفعلية للآخرين. يُسمى الإمبراطور باليابانية (تينو Tenno) وتعني حرفيًا (الحاكم السماوي). تسنّم الحكام اليابانيون اللقب تينو لأول مرة في القرنين السادس أو السابع (يختلف المؤرخون في هذا الشأن)[٢]، واستعملهُ الحكام اليابانيين جميعهم بعد ذلك. ولا يستخدم لأي حاكم أو شخصية إمبراطورية خارج اليابان، وإنما تستعمل التسمية كوتاي (kotei) في هذه الحالة الخاصة. (webb, 1983,P.203)

تسلمت ثلاث عائلات من خارج السلالة الإمبراطورية مقاليد السلطة في الحكومة الوطنية والمؤسسة الإمبراطورية في اليابان منذ عهد هيان Heian[٣] (٧٩٤-١١٨٥) حتى نهاية عهد كاماكورا Kamakura[٤](١١٨٥-١٣٣٣) معلنة

بذلك بداية عصر حكم المحاربين الذي دام حتى نهاية عهد ميجي Meiji بدءًا من عام ١٨٦٨. (الشيشكلي، ٢٠١١، ص٨٤) (Shishakli,2011, P.84) كانت عائلة تايرا Taira أولى العائلات الثلاث التي حكمت في كيوتو وشرعت لنفسها الحكم عن طريق السيطرة على المناصب العليا في المحكمة الإمبراطورية، ومن بعدها جاءت عائلة مينامونو Minamoto، التي قضت على عائلة وسلطة تايرا في حرب شنتها من مدينة كاماكورا شرقي اليابان، وبعد انتصارها أقامت هناك، إذ أسست نمطًا جديدًا من الحكومة الوطنية تختلف كليًا عن سابقاتها من الحكومات تدعى حكومة كاماكورا العسكرية. وكانت عائلة هوجو Hojo هي ثالث العائلات التي هيمنت على الحكومة الوطنية، إذ حكم أفرادها كحكام عسكريين أيضا منذ عام ١٢٠٣. (webb, 1983, P.204)

شكل الإمبراطور وبلاطه مجتمعًا مثيرًا للاهتمام، يعيش حياةً مرفهة لا طائل من ورائها في عزلة شبه تامة عن باقي مجتمع توكوگاوا. وكما في عهد كاماكورا، كانت الحكومة الوطنية الفعلية في الشرق، في إيدو. وكانت الهيمنة على المؤسسة الإمبراطورية وطبقة النبلاء تتجسد في منصبين شوگونيين هما، كيوتو شوشيداي Kyoto Shoshidai (النائب الشوگوني)، الذي يعمل بمنزلة وسيط بين المؤسستين الشوگونية والإمبراطورية، وكيوتو ماتشي بوگيو Kyoto Machi Bugyo (قاضي مدينة كيوتو)، الذي يتمتع بالسلطة الحاكمة على سكنة كيوتو. (webb, 1983, P.204)

وكانت عزلة بلاط كيوتو لوحدها كافية لمنعها أن يكون لها أي أثر في شؤون الدولة العملية، إلا أن الإمبراطور استمر بأداء وظائف معينة ذات أهمية للشوگونية. أهم هذه الوظائف كتابة وثيقة في بداية كل عهد شوگوني يهب السلطة رسمياً للشوگون الجديد. وقام البلاط الإمبراطوري بمنح بعض أفراد الطبقة المحاربة مناصب اسمية ذات هيبة تسمح لحائزيها أن يروا أنفسهم ضباطًا في دولة إمبراطورية، وكانت هذه المناصب في الغالب حاكم إقطاعي أو نائبه. (أعفيف، ٢٠١٠، ص ٢٨٩-٢٩٠) (A'afayif,2010, P.289-290)

وكان العمل الآخر الوحيد ذو الأهمية العملية التي يؤديها البلاط الإمبراطوري هو نشر التقويم السنوي. وكان التقويم المدني التقليدي لليابان تقويمًا قمريًا، ويتطلب بعض المجهود الفلكي والرياضي لحساب الوقت الذي ينبغي به حشر أشهر أضافية وفيما إذا كانت الأشهر ٢٩ يومًا أو ٣٠ يومًا. ولطالما كان نشر التقويم، وما يزال،

من الوظائف الإمبراطورية، على الرغم من أن أداء الحساب الفعلي تولته في النهاية الحكومة الشوگونية. (webb, 1983, P.204)

وما تبقى من الأعمال العامة للبلاط يتألف من الطقوس المرتبطة بطرائق عدة بالشنتوية والبوذية والكونفوشيوسية، كانت بعض هذه الطقوس مثبتة في أوقات معلومة من السنة أو الشهر؛ وتؤدى الطقوس الأخرى في مناسبات مثل اعتلاء عرش، أو التتويج، أو التنازل عن العرش.(الشيشكلي، ٢٠١١، ص٨٦) (Shishakli,2011,P.86)

أدت المؤسسة الإمبراطورية دورًا من نوع أخر في الفكر السياسي الياباني. وهي أن تأخذ دورها في الأساطير الوطنية المعاد صياغتها التي نظمت في القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر في الغالب على يد كتاب ومفكرين كونفوشيوسيين عرفوا باسم كينوكا Kinnoka أو "الموالين الإمبراطوريين"(٥). ولا ينبغي التفكير بالإمبراطوريين على أنهم زمرة تحارب غير الموالين للإمبراطور. وإنما كانوا مجرد أشخاص أكدوا في كتاباتهم عن اليابان على مركزية المؤسسة الإمبراطورية. ولم يكن هذا تقليدًا جديدًا، إذ كانت مثل هذه التوجهات مركزية في السجلات التاريخية في القرن الثامن لكوجيكي(٦)Kojiki ونيهون شوكي(٧)Nihon shoki. واستغل الموالون الإمبراطوريون في عهد إيدو Edo Period (٨)(١٦٠٣-١٨٦٨) تلك الأساطير القديمة، ولاسيما الروايات التي نصت على الأصل المقدس للسلالة الإمبراطورية وإيغالها في القدم، وتراثها الذي ورثته عن آلهة الشمس ذات الرموز الملكية الثلاث، وسعوا إلى تطبيقها على الدولة والمجتمع المعاصرين. (wolff, 2007, P.96)

إن الصفات الرئيسة التي امتازت بها أراء الموالين هي: السلالة الإمبراطورية "التي تناظر السماء والأرض في القدم"(٩)، بدلالة الروابط سحيقة القدم بين الآلهة، مصدر الأخلاق وحماة المجتمع والإنسانية. وكانت الشعائر التي يؤديها الإمبراطور تمثل دور الإنسانية في المعاملة التي بموجبها تجازى هبة السماء بالامتنان والخشوع.

وضع توحيد البلاد على يد أسرة توكوگاوا Tokugawa (١٠)(١٦٠٣-١٨٦٨) في بداية القرن السابع عشر حدًا لقرون من الهيجان والفوضى؛ فمن الجوانب المهمة للسلام في العهد الجديد رد المؤسسة الإمبراطورية إلى مقامها الذي تستحقه على يد سلطات توكوگاوا، والاحترام الذي أظهره توكوگاوا للمؤسسة الإمبراطورية كان السبب الرئيس في دوام السلام والاطمئنان، إذ أنّه شكّل مثالًا يُحتذى في أرجاء

البلاد. ولم يقتصر دور الإمبراطور على إضفاء الشرعية على الحكم الفعلي؛ بل كان يفرض على الحكام الالتزام بالحكم مع الاهتمام الدائم بمصلحة الشعب، وبالكيفية التي تدعو لها الأخلاق الكونفوشيوسية. (Holtom, 1965, P.20).

يختلف المؤرخون في تقويم حال المؤسسة الإمبراطورية والإمبراطور الياباني في عهد إيدو، فمنهم المؤرخ الأمريكي دانيال كلارنس هولتوم Daniel Clarence Holtom، الذي يصف وضع الإمبراطور وحكمه في كتابه (الديانة الوطنية لليابان: دراسة للشنتوية الحديثة)، إن المؤسسة الإمبراطورية عادت إلى مقامها الأول أي مقارنة بالأوضاع المتدنية التي كان عليها الأباطرة قبل حكم أسرة توكوگاوا.

لم يكن الفكر السياسي للموالين يدعو بأي شكل عملي إلى رد السلطة السياسية للعرش الإمبراطوري، بل استغل فكرة عجز المؤسسة الإمبراطورية لتأكيد أن المبدأ الأساسي للمجتمع المتناغم لا ينبغي أن يكون الخوف من القوي وإنما احترام المثل الأخلاقية. وكانت الحركة السياسية التي نشأت في أواخر عهد إيدو تهدف إلى إزاحة الشوگونية واستبدالها بحكومة وطنية جديدة في ظل الإمبراطور، وكانت مرتبطة بنواحٍ عدة بالتقليد القديم للمواليين للإمبراطورية، لكنها كانت بحاجة إلى تقديم مفهوم جديد للعلاقة المثالية بين الإمبراطور والدولة اليابانية والمجتمع قبل أن تتمكن فعليًا من الانشقاق. (Webb, 1985, P.205)

تحسنت الأوضاع المالية للأباطرة في عهد إيدو مقارنة بالظروف الصعبة مدة الحرب الأهلية، التي قلت فيها مواردهم إلى حد أن بعضهم لم يجد المال الكافي لرعاية طقوس تتويجه. إذ خصصت أسرة توكوگاوا عائدات سنوية قدرت بـ (١٥٠,٠٠٠ كوكو koku)[١١]، كانت تؤخذ من الأراضي التابعة لها وتدفع إلى خزينة البلاط (أعفيف، ٢٠١٠، ص٢٩٠-٢٩١) (A'afayif,2010,P.290-291). لكن كل هذا الاهتمام بالإمبراطور ومؤسسته لم يكن من دون مقابل كما جرى الاعتناء بالقصر الإمبراطوري في كيوتو. فرضت الشوگونية في المقابل قيودًا صارمة على الإمبراطور وحاشيته، فخلال العقدين الأولين من القرن السابع عشر أصدر الشوگون إياسو توكوگاوا Ieyasu Tokugawa [١٢] (١٥٤٣-١٦١٦/ ١٦٠٣-١٦١٦) [١٣]، ٦ مراسيم في الأعوام (١٦٠٣، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٥) تتعلق بالإمبراطور وحاشيته. ويعد مرسوم العام ١٦١٥(المعروف بكينشو نارابي ني كوكي شوهاتو Kinshu narabi ni kuge shohatto) أهمها، لما تضمنه من بنود تحد من سلطات الإمبراطور وتقيد حركته، وتفرض شروطًا على تعييناته ومنحه للألقاب، وتتدخل في

أدق تفاصيل علاقة الإمبراطور بحاشية بلاطهِ، فضلًا عن رقابة اتصالهِ بالعالم الخارجي الذي أصبح يسير عبر نائب الشوگون في كيوتو الذي كُلّف برقابة تحركاتهِ والقيام بدور الوساطة بينه وبين سلطات الباكوفو. وأكثر ما أستوقف الباحثين هو البند الأول من المرسوم، الذي نص على أن المعرفة أهم ما يجب أن يشغل به الإمبراطور نفسه. (أعفيف، ٢٠١٠، ص٢٩١) (A'afayif,2010,P.291)

شدد الشوگون إيميتسو Iemitsu Tokugawa [١٤](١٦٠٤-١٦٥١/١٦٢٣-١٦٥١) في عام ١٦٤٠ على تطبيق ضوابط البلاط الإمبراطوري وعزله "بالنظر للمكانة المقدسة التي يتمتع بها الإمبراطور فيجب إبعاده عن أنظار العامة"، على وفق ذلك فرضت رقابة مشددة على الإمبراطور لدرجة مُنعه حتى من فرصة الخروج خارج باحات القصر. لم يقتصر الأمر على الإمبراطور الحاكم بل شمل ذلك الأباطرة الذين تخلوا عن العرش لهذا السبب أو لأسباب أخرى. (حسين، ٢٠١٥، ١١٩) (Hussein,2015,P.119)

يصف المؤرخون والدارسون المختصون بتاريخ اليابان حال الإمبراطور الياباني في عهد توگوكاوا "عندما كان الشوگون رأس السلطة في اليابان في ظل أسرة توكوگاوا، لم يكن الأباطرة اليابانيون فاقدي السلطة فحسب بل كانوا عملياً شبه سجناء أيضًا".(ضاهر، ٢٠٠٩، ص٤٣) (Daher,2009,P.43) فلم يكن وضع الإمبراطور سيئًا على المستوى السياسي فحسب، بل على المستوى الاقتصادي ايضاً، فحكومة الشوگون خصصت للبيت الإمبراطوري أواسط القرن الثامن عشر حصة قدرها ١٨٧ ألف كوكو فقط؛ أي أقل من ١% من أنتاج الأراضي المدونة باسمه. فضلًا عن ٦٠٠ ألف كوكو لدعم المؤسسات الدينية ذات الصلة المباشرة بالإمبراطور، تبعاً للطقوس البوذية. (ضاهر، ٢٠٠٩، ص٤٤) (Daher,2009,P.44)إذ حكم اليابان مجموعة من الأباطرة الضعاف جدًا، ومنهم من كان أُلعوبة بيد الشوگون في المدة الممتدة من عام ١٦١١ حتى عام ١٨٦٨، لم تكن لهؤلاء الأباطرة شهرة تذكر بسبب سيطرة الشوگون على مقاليد الحكم. (ضاهر، ٢٠٠٩، ص٤٤) (Daher,2009,P.44)

نستنتج مّما تقدم أنه على الرغم من سيطرة أسر وعائلات على السلطة الفعلية في اليابان والمتمثلة بالحكومات العسكرية، إلا أن للإمبراطور سمة خاصة ومكانة متميزة لدى الشعب والحكومة. وظل الإمبراطور يمثل الحكومة الفعلية للأمة اليابانية روحيًا وزمنيًا ذلك أنه هو من كان يعين الحاكم العسكري فعليًا على الرغم

من قوة الأخير وإحكام سيطرته على البلاد. وعلى الرغم من قوة الحكومات العسكرية التي حكمت باسم الإمبراطور إلا أنهم لم يقوموا بمحاولة واحدة فعلية لأزاحته من مكانه وسلب سلطانه أو أحداث محاولة إنقلاب على المؤسسة الإمبراطورية حتى العودة الفعلية لسلطة الإمبراطور بعد عام ١٨٦٨.

ثانياً: إحياء السلطة الإمبراطورية ودستور عام ١٨٨٩.

انشغل الأباطرة اليابانيون خلال عهد إيدو إلى منتصف القرن التاسع عشر بالمعرفة والأمور الدينية، وعاشوا حياة هادئة وسط حاشيتهم يتمتعون بالتقديس والاحترام. ولم تتغير الأوضاع إلا بعد أن أَجبر الشوگون الثالث عشر إييسادا Iesada [١٥](١٨٢٤-١٨٥٨/ ١٨٥٣-١٨٥٨) على الموافقة على عقد معاهدات غير متكافئة مع الدول الغربية، فاحتاج إلى مصادقة الإمبراطور على تلك المعاهدات لتصبح سارية المفعول. وهكذا عادت المؤسسة الإمبراطورية – ممثلة في شخص الإمبراطور گو-كوميو Go-Komyo (وتسميه بعض المصادر كومي Komi) [١٦](١٨٣١-١٨٦٧/ ١٨٤٦-١٨٦٧)، - إلى واجهة الأحداث. ودخلت المعترك السياسي مجددًا وبقوة، بعد أن أُطيح بنظام الباكوفو عام ١٨٦٧. (أعفيف، ٢٠١٠، ص٢٩١-٢٩٢)(A'afayif,2010,P.291-292).

ساعدت الظروف الدولية اليابان المتمثلة بوصول السفن الأمريكية إلى الأرخبيل الياباني بقيادة العميد البحري الأمريكي ماثيو كالبريت بيري عام ١٨٥٣، في الإجهاز على النظام الإقطاعي معدّين حكم أسرة توكوگاوا اغتصاباً لسلطة الإمبراطور بصورة غير شرعية، وعليه لا تجب طاعتهم للسلطة. فكان للمثقفين الذين كانوا مؤمنين أن استمرار الحكم ودعم سلطة اليابان لمواجهة أعدائها ولا سيّما الغرب تتطلب تكوين دولة قومية موحدة ذات سلطة مركزية قوية، تضع حدًا لفوضى الصراع بين الحكام الإقطاعيين، وأيقنوا أن الحل الوحيد لإخراج اليابان من الأزمة التي تردّت فيها ليس على يد حاكم إقطاعي جديد؛ لأَن توليه السلطة سيثير التنافس في قلوب منافسيه على السلطة، فتوجهت أنظارهم إلى شخص الإمبراطور موتسوهيتو Mutsuhito – ميجي Meiji (١٨٥٢-١٩١٢/١٨٦٨-١٩١٢) الذي لم يكن قد تجاوز الرابعة عشر من عمره- الرمز الذي يمكن أن تجتمع البلاد حوله، لما لشخص الإمبراطور من قداسة، فهو سليل آلهة الشمس، إذ إن شخص الإمبراطور بوصفه رمزًا لحركة سياسية يضفى على تلك الحركة شعبية لا ريب فيها. (حامد، ١٩٧٥، ص٢٥٢)(Hamid,1975,P.252).

أدت تعاليم كونفوشيوس- إلى جانب مبادئ الديانة البوذية بالدعوة إلى الطاعة واحترام النظام بشكل صارم- دورًا أساسيًا في ترسيخ ركائز الدولة اليابانية الحديثة المعاصرة؛ إذ حددت تعاليم كونفوشيوس تفصيلات العلاقة ما بين الأفراد أولا، وبين الحاكم والمحكوم ثانياً، وكانت تخص على طاعة الأوامر الصادرة من الأعلى، مقابل أن يتحلى الحاكم بروح المسؤولية، وتدعو الحاكم إلى معاملة الرعية؛ بوصفهم أبناًء له، إذ طور الرهبان اليابانيون أشكالًا جديدة من التعاليم تدعو إلى الطاعة، وتقديس الأجداد. (ضاهر، ٢٠٠٩، ص٧٨)(Daher,2009,P.78).

أعيدت هيكلة الطائفة اليابانية المحلية الشنتوية واعتمادها الديانة الرسمية للبلاد. وأسندت إدارة المعابد الشنتوية إلى وزارة الداخلية والبلاط. وموروست الشعائر الشنتوية التي يمارسها الإمبراطور علناً وبنحو بارز للشعب؛ إذ كان الإمبراطور الوجه المحوري لثقافة اليابان الفريدة وقيمها الروحية. وهو الوحيد الذي يمكنه تقديم القرابين إلى إلهة الشمس، التي تعد الرمز المحوري للشنتوية فضلًا عن أنها الجدة الأولى للسلالة الإمبراطورية، فأن هذه الشعائر تعزز دور الإمبراطور بعده تجسيد "إرادة الآلهة" في الدولة اليابانية الجديدة. (Titus,1983, P.206)

أحيطت بمنزلة الإمبراطور الجديدة الخشية والقداسة وهالة من التفوق والقوة الشاملة، وأصبحت السلطة تمارس باسمه، وكانت القرارات الحكومية تتخذ وكأنها تحمل أرادته وتصديقه. فأمسى الإمبراطور الرمز الأساسي لوحدة الأمة والدولة اليابانية وأستمراريتها، على الرغم من عدم مشاركته الفعلية من حيث الواقع العملي في اتخاذ القرارات المهمة في هذه المرحلة الحرجة(رشاد، ١٩٨٤، ص١٢٥) (Rashad,1984,P.125). عندما أُعلن عن استعادة الحكم الإمبراطوري في ٣ كانون الثاني ١٨٦٨، لم يكن دور الإمبراطور في الدولة اليابانية الجديدة واضحاً. تطلب الأمر منهم ٢٠ عامًا من التجربة العملية بالتقاليد اليابانية والنماذج الغربية للملكية الدستورية لكي يتمكن قادة إصلاحات ميجي من الوصول إلى تعريف للمؤسسة الإمبراطورية يليق، بنظرهم، بالعهد الجديد الذي بزغ فجره على اليابان. (Titus, 1983, P.205)

لم تكن نظرية الوحدة الإمبراطورية تحمل عمليًا من مضمونها إلا القليل على مدى ألف عام تقريبًا، لكنها مثلت أهمية كبرى للحكومة الجديدة التي ظهرت في سيطرتها على الإمبراطور البالغ من العمر خمسة عشر عامًا، وأفادتها من هذه السيطرة إلى ابعد حد ممكن. (رايشاور،١٩٨٩، ص ١١٣-١١٤) (Raichauer,1989,P.113-114) على الرغم من أنه يفترض أن يكون

التجسيد للسلطة العليا في الدولة اليابانية الجديدة، إلا أن الإمبراطور ميجي نشأ في عزلة قصر كيوتو الإمبراطوري وكان مجرد صبي عمره ١٤ سنة عند تتويجه رسميًا بصفته الحاكم ١٢٢ لليابان في شهر تشرين الأول ١٨٦٨ (كان قد ورث العرش في شهر شباط ١٨٦٧، بعد وفاة والده الإمبراطور كوميي في شهر كانون الثاني). وكانت أول رحلة له خارج كيوتو زيارة إلى معبد في اوساكا عام ١٨٦٨. ونقلت العاصمة من كيوتو إلى المدينة المعاد تسميتها حديثًا طوكيو (إيدو سابقًا) في أيلول ١٨٦٨، وفي النهاية غادر موكب إمبراطوري مؤلف من نحو ٢٣٠٠ موظف إلى المقر الجديد للحكومة (الإمبراطور لم يسكن فعليًا في طوكيو حتى عام ١٨٦٩). (Titus, 1983, P.206)

صدرت إرادة إمبراطورية في ١٦ حزيران ١٨٦٩، لبناء دولة مركزية واحدة بالتخلي عن الأنظمة التقليدية القديمة باستثناء المؤسسة الإمبراطورية ومنصب الإمبراطور بوصفه رمزًا لوحدة الأمة اليابانية، وأبًا لجميع اليابانيين، وسليلًا للآلهة التي تحرس اليابان منذ القدم. فكانت إرادة الإمبراطور هذه في منتهى الحنكة السياسية إذ طالب الجميع بالتنازل عن جميع امتيازاتهم السابقة في حين ضاعف كثيرًا من امتيازاته وسلطته بوصفه إمبراطورًا مطلق الصلاحيات وله حق الطاعة على جميع اليابانيين من دون استثناء وقراره لا يناقش ولا يرد؛ بل ينفذ على الفور. (ضاهر، ١٩٩٩، ص٢٤٥-٢٤٦)(Daher,199,P.245-246)

جاء تحويل العاصمة الإمبراطورية من كيوتو إلى إيدو بتشجيع من العديد من قادة الإصلاح الذين احتجوا بأن الجماهير من العوام خلال ٢٥٠ سنة السابقة من الحكم الإقطاعي كانوا فعليًا غير عالمين بوجود الإمبراطور، وأن بلاط كيوتو يتسم بالتقييد والطراز الأنثوي والعزلة عن البلاد.

وكان الانتقال إلى طوكيو مع العديد من التطورات الإمبراطورية مجرد جزء من الإجراءات المتخذة لجعل الإمبراطور الشاب رمزًا بارزًا للسلطة الوطنية الجديدة في أثناء المرحلة المبكرة من حكمه. وكانت جميع اللوائح الحكومية تصدر باسمه. وكانت الإصلاحات التربوية المطبقة في جميع أنحاء البلاد تؤكد الإلزام المطلق بالولاء للإمبراطور على اليابانيين جميعهم. وبدأت عادة الانحناء أمام صورة الإمبراطور منذ عام ١٨٧٤. (Titus, 1983, P.206) ولإضفاء الشرعية بصورة رسمية على أحقية عودة السلطة للإمبراطور، ولتهدئة الأوضاع الجديدة تمسك ساسة العهد الجديد بالشنتوية باتخاذها الديانة الرسمية للأمة اليابانية ورأوا فيها

وسيلة لتركيز ولاء الشعب الياباني للإمبراطور وحكومته. (تيدمان، ١٩٥٩، ص٢٠)(Tedman,1959,P.20)

أصدر الإمبراطور الياباني الشاب ميجي وعودًا وإرادات إمبراطورية عدة منها: سن الدستور الياباني في ١٧ حزيران ١٨٦٨، وإرادة إمبراطورية بتأسيس مجلس للشيوخ والمجلس الأعلى في ١٤ نيسان ١٨٧٥، (نعمان٢٠١٢، ص٨٧) (Nuaman, 2012, P.87) بعد حركة الحرية وحقوق الشعب جييو منكين اوندو (Jiyu Minken Undo) (ضاهر،١٩٩٩، ص ٢٦٤-٢٦٦) (Daher,1999,P.264-266) (درويش، ١٩٩٤، ص ١٠٥-١٠٨) (Darwish,1994,P.105-108) (حامد، ١٩٧٥، ص ١-٢٢) (Hamid,1975,P.1-22)، التي تزعمها مثقفو الساموراي وأعيان الريف في عام ١٨٧٤، ومرسوم إمبراطوري في ١٢ تشرين الأول ١٨٨١ بيّن فيه الإمبراطور رغبته في أن "يقيم نظامًا دستوريًا بصورة تدريجية لتحقيق النفع العام" خلال العام ١٨٩٠[١٧]. (حامد، ١٩٧٥، ص٢٤٩-٢٧٦) (Hamid,1975,P.249-276) (ضاهر، ١٩٩٩، ص ٢٤٢) (Daher,1999,P.264-266) (إسماعيل، ٢٠٠٦، ص٣١٢) (Ismail,2006,P.312) (حامد، ١٩٩٦، ص ٣٤٧-٣٤٨) (Hamid,1996,P.347-348).

وبالإعلان عن دستور إمبراطورية اليابان (المعروف شعبيًا باسم دستور ميجي) في ١١ شباط ١٨٨٩، قدم الدستور كهبة من الإمبراطور إلى الشعب، وكل ما يصدر من الإمبراطور لا يُسمح بمسه. (بو غنّام، ٢٠١٠، ص٩٥) (BuGhannam,2010,P.95). وقد أعلن الدستور في هذا التاريخ بالذات لموافقتهِ ذكرى تأسيس ياماتو أول دولة إمبراطورية يابانية حاكمة في عام ٦٦٠ ق. م، وعدّ هذه المناسبة احتفالًا وطنيًا. (حامد، ١٩٧٥، ص٢٧٠) (Hamid,1975,P.270) (إسماعيل، ٢٠٠٦، ص١٤٦) (Ismail,2006,P.146) كان الدستور أداة لإقامة حكومة مركزية قوية، أكثر منه وثيقة تمنح الشعب الحقوق السياسية، وجاءت نصوصه لتدعم مركز الإمبراطورية التقليدي عندما استمدت من الشنتوية مبدأ قداسة شخص الإمبراطور، وإن سمحت للشعب بقدر من المشاركة في الحكم في أضيق الحدود. (حامد، ١٩٩٦، ص ٢٣١-٢٣٢) (Hamid,1996,P.231-232)

تألف الدستور الياباني لعام ١٨٨٩، من ٧٦ مادة مقسمة على سبعة أبواب، وتضمن الباب الأول مهام الإمبراطور وصلاحياته. وتضمن مهام الإمبراطور في

دوره الجديد الطقوس الدينية والممارسات الثقافية التي طالما أداها في العصور القديمة. والسلطات التقليدية، وأبرزها الجيش والشرطة والسياسة الخارجية، التي أعيدت له الآن من الشوگون. السلطات الدستورية المستمدة من النماذج الغربية، وأبرزها البروسي (ألمانيا)، وهي جديدة على دور الإمبراطور. هذه النقاط الثلاثة نص عليها دستور ميجي لعام ١٨٨٩. (Tituis,1983, P.206)

كان الإمبراطور بموجب الدستور "مقدساً وخطًا احمرًا لا يجوز التجاوز عليه"، و"الإمبراطورية يليها ويحكمها سلسلة من الأباطرة لا تنقطع إلى أبد الآبدين" عبرت هذه النصوص في الدستور عن مركزيته الروحية والثقافية. وقد علق ايتو هيروبومي[١٨](Hirobumi Ito) بنفسه على هذه الفقرات بما نصه "إن العرش المقدس تأسس يوم فتق الله السماوات عن الأرض. والإمبراطور سليل السماوات، وهو إلهي ومقدس. وهو يسمو ويتصدر فوق كل رعاياه". (بانكيار، ١٩٦٢، ص٢٢٤) (Pankayar,1962,P.224) وكان الإمبراطور يترأس القوات المسلحة، ويعلن الحرب، ويصنع السلام، ويبرم المعاهدات؛ وكانت لديه سلطات طوارئ للحفاظ على الأمن العام وإعلان حالة الحصار، وكان يحدد تنظيم الإدارة المدنية والعسكرية ويعين جميع المسؤولين، المدنيين والعسكريين. وكان أبرز امتيازاته الإمبراطورية المستمدة من الغرب سلطته التشريعية التي كان يمارسها بموافقة مجلس الدايت؛ وكان يصادق وينفذ جميع القوانين وكان يدعو إلى اجتماع ويفض الجلسات ويؤجل اجتماعات الدايت الياباني. وهذه الامتيازات الإمبراطورية التي تغطي جميع جوانب الحكومة كانت جميعها مظاهر محددة للسلطة الأساسية للإمبراطور ونصّت على تلك المادة الرابعة في دستور ميجي: "الإمبراطور هو رأس الإمبراطورية، ويجمع في نفسه حقوق السيادة، ويمارسها، وفقًا لبنود الدستور الحالي." (Titus, 1983, P.206) وعلى الرغم من عدم وجود مؤسسة تقوم رسميًا بالتحقق من سيادة الإمبراطور إلا أنه مأمور بممارسة امتيازاته الواسعة طبقًا للدستور تعني أنه أصبح ملكًا دستوريًا، مهما كان مستبدًا.

منح الدستور للإمبراطور حق إصدار القوانين والمراسيم، ومنح الألقاب والعفو وتخفيف العقوبات على وفق ما يريد، من دون الرجوع إلى المجلس النيابي. وحدد الدستور دور الحكومة بمادتين فقط، ما يدل على التقليل من دورها، وجعلها تحت سلطة الإمبراطور واشرافهِ "على أن يكون رئيس الوزراء مطّلعًا على جميع شؤون البلاد، فترفع إليه تقارير الوزراء بأكملها حتى التقارير السرية منها والمتعلقة بوزارة

الحرب والبحرية، والتي يشرف عليهما الإمبراطور عبر رئيس الأركان العام." (بو غنّام، ٢٠١٠، ص٩٦) (Bu Ghannam,2010,P.96).

المفارقة أن السلطة العليا للإمبراطور بموجب دستور العام ١٨٨٩ لم تضارعها أية سلطة سياسية. "أعيد" الإمبراطور ميجي إلى هذا المنصب على يد قادة الإصلاح، وكانوا هم، وليس هو، من مارس السلطة السياسية. ومن الناحية العملية كانت السلطة السياسية العليا للإمبراطور تضفي الطابع الرسمي على الدستور، وتضفي الصبغة الشرعية على هؤلاء الأشخاص ومن يخلفهم. وهذا الفصل بين السلطة السياسية والقوى السياسية جرى التعبير عنه دستوريًا وتنظيميًا ونظريًا في المادة ٥٥ من الدستور، التي نصت "إن الوزراء المناظرين للدولة عليهم تقديم المشورة والمعونة للإمبراطور وهم مسؤولون عنها." يعني ذلك من الناحية الفعلية أن المسؤولية السياسية لا تقع على الإمبراطور وإنما على وزرائه. (Titus, 1983, P.206)

كان البلاط الإمبراطوري قانونيًا ومؤسساتيًا منفصلًا عن ممارسات الحكومة؛ إذ كان للبلاط دستوره الخاص، وهو قانون البيت الإمبراطوري، الذي كاد أن يمنح العائلة الإمبراطورية حكمًا ذاتيًا. وينظم هذا القانون تسلسلًا في التتويج والوصاية على العرش، وأمورًا أخرى حيوية للدولة اليابانية. من الناحية التنظيمية تندرج أدارة البلاط والبيت الإمبراطوري ضمن مهام طبقة من الموظفين تتمتع بالاستقلالية، ويترأسها وزير البيت الإمبراطوري الذي كانت مسؤوليته الرسمية الوحيدة أمام الإمبراطور. وكان للبلاط موارد مالية مستقلة – أراضٍ وغابات شاسعة مع تشكيلة واسعة من الأسهم والسندات– حتى أن السنة المالية للبلاط تختلف عن نظيرتها الحكومية. وكان البلاط مهيكل كما لو كان دولة مصغرة، أُنموذجًا للدولة المثالية التي يتطلع إليها باقي اليابانيين. لكن هذا الفصل القانوني والمؤسساتي للبلاط عن الحكومة كان المقصود منه فصل الإمبراطور عن المساهمة الظاهرية في عملية الحكم. (إسماعيل، ٢٠٠٦، ص١٣٦)(Ismail,2006,P.136)

لم يكن الإمبراطور مُطلق اليد في السياسة؛ بل كان يحكم طبقًا للتعليمات المتوارثة لإسلافه، وهي نظرية خيالية تعني أن الإمبراطور الحاكم كان ينفذ وصايا أسلافه فحسب. فمن الناحية النظرية لم يمنح حتى أرادته الشخصية الخاصة. وبعبارة أخرى تقع المسؤولية السياسية لجميع أفعاله على أسلافه "الأعلى منه" وعلى وزرائه "الأدنى منه". (Gordon, 2003, P.93) (Titus,1983, P.206)

كانت مسؤولية الوزراء عن السياسة والفصل القانوني والمؤسساتي للبلاط عن الحكومة، ورابطة الدم النظرية المباشرة للإمبراطور مع أقدم الحكام لليابان القديمة، وأهمية الشعائر الشنتوية كانت جميعها وسائل لتعزيز سلطة الإمبراطور العليا في الدولة اليابانية "على مدى الآجال". والغرض منها الحفاظ على حصانته السياسية، وتمثل في الوقت نفسه الأساس القدسي للحكم من الآخرين، وهم وزراء الدولة وقادة القوات المسلحة. (Gordon, 2003, P.94) كان الدور السياسي الرئيس للإمبراطور منذ عام ١٨٨٩ حتى عام ١٩٤٧ هو المصادقة على سياسات الحكومة والقرارات المتعلقة بالإفراد التي اتخذها قادة حكومته؛ لوضع الختم الإمبراطوري على القرارات السياسية التي قاموا بصياغتها أو اتخاذها. وعند قيامه بذلك فإن مهمته هي التأكد من أن وزراءه قد توصلوا إلى إجماع حقيقي، أتفق عليه بعناية وشمولية جميع القادة ذوي الشأن. فواجب الإمبراطور هو الحفاظ على نزاهة عملية اتخاذ القرار وليس أن يتخذ القرارات أو يملي السياسات. والفصل بين الصلاحيات والممارسات في الدولة اليابانية الجديدة حافظ على دور الإمبراطور بصفته صاحب القرار الأعلى . ولأَن هذا الدور جعله يشترك بنحوٍ فاعل في أعلى مستويات العملية السياسية، فقد كان يخدمه في البلاط وسطاء سياسيون، أشهرهم السيد حافظ الختم الملكي نايداجين (naidaijin)، والمعاون الشخصي الرئيس جيجي بوكانجو (bukancho jiji)، وكبير الحجاب جيجوجو (jijucho)، ووزير البيت الإمبراطوري كوناي دايجن (kunai daijin). يسعى هؤلاء الأفراد بالتعاون مع قادة الحكومة إلى إدارة دور الإمبراطور التصديقي؛ لغرض الارتقاء بكل من سلطة القرارات الحكومية وسمو الملك. (إسماعيل، ٢٠٠٦، ص١٣٦) (Ismail,2006,P.136)

يعقد الدايت الياباني ثلاث مرات على الأكثر كل سنة بدعوة من الإمبراطور. وبموجب الدستور يحق للإمبراطور أن يؤجل جلساته أو أن يعلن انتهاء دوراته. ويحق له أن يحل مجلس النواب. وقد ذكر إيتو هيروبومي في مذكراته أن التركيز في الدستور كان على أهمية سلطات الإمبراطور، والحقيقة أن الدستور أكد هذه السلطات بشكل لا يقبل الجدل. والدليل على ذلك أن الوزراء كانوا مسؤولين أمام الإمبراطور وحده، وإمكانية ملاحظة أن الحكومة لم تكن برلمانية بالمعنى المفهوم. فكان تفسير مواد الدستور من صلاحية الإمبراطور وحده ويستعين بالمجلس الخاص في ذلك. كان قانون تعديل الدستور مقتصرًا على مبادرة من الإمبراطور أولًا. ومع ذلك فأن أي تعديل كان يخضع للدايت الذي يدعى للتصويت عليه من

جانب الإمبراطور. (درويش، ١٩٩٤، ص١١٤-١١٥) (Darwish,1994,P.114-115)

مُنح الإمبراطور سلطات واسعة بموجب دستور عام ١٨٨٩، حتى فاقت سلطته صلاحيات الدايت، فكان من حقه إصدار مراسيم بقوانين إدارية في الأمور التي تتعلق بالمصلحة العامة للبلاد من دون الرجوع إلى الدايت، بشرط الحصول على موافقة "المجلس الخاص" عليها. وكان من البديهي أن لا يعترض المجلس الأخير على المراسيم الإمبراطورية، لأنه مجلس معين لا منتخب، والإمبراطور بنفسه يعين أعضاءه. وقد أحتفظ الدستور للإمبراطور بحق الاعتراض (الفيتو) على قرارات الدايت بمجلسيه. ولم يكن من صلاحيات الدايت الياباني حق النظر في المعاهدات التي تبرمها الدولة اليابانية مع الدول الأجنبية، بل كان من حق الإمبراطور وحده أن يقررها بعد استشارة المجلس الخاص. (حامد، ١٩٩٦، ص٢٣٢) (Hamid,1996,P.232)

كان من الطبيعي أن تتركز مواد الدستور على الإمبراطور وسلطاته، إذ افترضت الفئة الجديدة الصاعدة لسدة الحكم أن إصلاح الحكم الإمبراطوري هو المبرر للقضاء على نظام الحكم العسكري المتمثل بنظام توكوگاوا. (رايشاور، ١٩٨٩، ص١٢٢) (Raichauer,1989,P.122)

قام الإمبراطور ميجي بتغييرات خطيرة في الدولة اليابانية: الإعلان الرسمي عن حكومة مجلس الوزراء ١٨٨٥، صدور أول دستور حقيقي (حسب المعايير الغربية) لليابان عام ١٨٨٩، بدايات السياسات الانتخابية والحزبية في١٨٩٠، وانتصار اليابان على الصين ١٨٩٤-٩٥، وعلى روسيا القيصرية ١٩٠٤-١٩٠٥. وعلى الرغم من أن اليابان دخلت في مصاف الدول العظمى، لكن نشأت ضغوط اجتماعية وسياسية نتيجة لهذه العصرنة الجذرية. إلا أن حكم ميجي أظهر المقدرة المثيرة للإعجاب للمؤسسة الإمبراطورية اليابانية على التكيف. فما كان يعده الغرب مؤسسة عقيمة وهادئة وقديمة أصبحت بحلول عام ١٩١٢ محور الدولة اليابانية.

كان من أسس الليبرالية الغربية الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية، لكن اليابانيون بقوا ينظرون إلى السلطتين واعدوّهما شيئًا واحدًا لا يتجزأ حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. فقد كانت العملية والحياة السياسية انعكاسًا للمعتقدات اليابانية التقليدية، ولم ينظر اليابانيون إلى المجتمع إلا من هذه الزاوية، فحرية الأفراد بمفهومها الليبرالي لم تكن واردة ، وإنما رأى اليابانيون في المواطن الصالح

انعكاسًا صادقًا للدولة القوية، فإذا صلحت الحكومة صلح أمر الناس، ورفاهية المجتمع رهن بمشيئة الحاكم، أما القوانين فتعبر عن وجهة نظر الحاكم فيما يراه لازمًا لصالح أمر المجتمع. كانت هذه النظرة العقلية التي صاغت دستور ميجي لعام ١٨٨٩، إذ انقسم المجتمع عند اليابانيين إلى حكام ورعية، وكانت مهمة الدستور والهدف منه في رأيهم أن يكون دليلًا للحكام وليس حاميًا لحقوق الأفراد. (حامد، ١٩٧٥، ص٢٥٦) (Hamid,1975,P.256)

تطور الإمبراطور ميجي وخلال مدة حكمه التي أمتدت ٤٥ سنة من شاب ذو تأهيل بسيط ومحدود واهتمام قليل بشؤون الدولة إلى شخص مبجل ذي هيأة وتقمص لدور الرمز الوطني لهيبة اليابان الحديثة النشأة بصفتها قوة عظمى. كان يبدي حتى العام ١٨٧٨ الكثير من اللامبالاة تجاه شؤون الدولة، لدرجة أن مستشاريه الحاضرين المخلصين كانوا يلومونه؛ لكنه منذ ذلك الحين بدأ بالالتقاء بقادة حكومته بنحوٍ منتظم بصفته عامل تأثير يدعو إلى الحذر وضبط النفس. أمر عام ١٨٩٠ أن يحتوي المرسوم الإمبراطوري في التربية كما في ورد مسودة المرسوم العبارات "احترام الدستور" و "وفقًا للقانون". طلب من وزرائه ومستشاريه في عام ١٩٠٤، في الأمسية التي اندلعت فيها الحرب اليابانية الروسية، القيام بمحاولة أخرى للاتصال بالحكومة الروسية قبل بدء العمليات العسكرية. ويشير الدليل المتوافر إلى أن الإمبراطور ميجي كان يرى نفسه ملكًا دستوريًا وظيفته المساعدة في توحيد الحكومة، وليس إصدار سياسات أو فرضها. (Titus, 1983, P.206)

كانت مقاليد الحكم في اليابان في عهد ميجي بصورة فعلية وحقيقية بيد مجموعة من الساسة الكبار المخضرمين الذين عاصروا نهاية عهد إيدو وعهد ميجي الذين عرفوا بالجنرو Genrō[١٩]، وهؤلاء كانوا من الثقة الذين وقع على عاتقهم مسؤولية بناء اليابان الحديثة في المدة (١٨٦٨-١٩٠٠)، ومارسوا السلطة الفعلية في اليابان في ظل الدستور. وبموت رجال الجنرو بدأ نفوذهم السياسي يتقلص منذ عام ١٩١٣، إلا أنهم استمروا يديرون أمور البلاد داخليًا وخارجيًا حتى عام ١٩٢٢. (حامد، ١٩٩٦، ص٢١) (Hamid,1996,P.21).

من هنا يتبين لنا حقيقة واضحة من كل هذه الصلاحيات الممنوحة للإمبراطور أن النظام الحديث للحكومة اليابانية الميجوية صُمِّم للحفاظ على مكانة الإمبراطور السياسية، إذ كان دوره الرئيس منذ عام ١٨٨٩ حتى عام ١٩٤٧، التصديق على

السياسات والقرارات الشخصية لقادة الحكومة الجديدة، وإقرار الإرادة الإمبراطورية لقراراتهم السياسية، وليس صنع القرار بشكل حقيقي أو إملاء السياسة شخصياً.

ثالثاً: الإمبراطور ودستور عام ١٩٤٧.

مثلت بداية حكم الإمبراطور يوشيهيتو Yoshihito[٢٠] (١٨٧٩-١٩٢٦/١٩١٢-١٩٢٦)- تايشو Taisho- نهاية حقبة. وذلك بتغيير قادة الإصلاح الذين أداروا توجهات اليابان المتميزة في التحول والتغيير في مرحلة ميجي خلفهم مجموعة جديدة مفككة من القادة السياسيين الذين بلغوا سن الرشد في أثناء الدولة الجديدة. كانت الامتيازات الإمبراطورية بحلول عام ١٩١٢، والتي نص عليها دستور ميجي أضفي عليها في الغالب الطابع المؤسساتي خارج السلطة المباشرة للإمبراطور وكبار مستشاريه. وصار بعض المنظرين يروج لفكرة أن الإمبراطور عبارة عن مجرد أداة للدولة. فالجيش مارس حق الإمبراطور في القيادة العليا والوزارات العسكرية مارست حقه في الإدارة العسكرية؛ ومارست وزارة الخارجية حقه في إبرام المعاهدات، ومارست وزارة الداخلية حقه في حفظ الأمن. والأهم من ذلك أنه في غضون عام من اعتلاء الإمبراطور تايشو للعرش تحدى مجلس النواب المنتخب من المجلس التشريعي الإمبراطوري الهيمنة السياسية للنخبة البيروقراطية على أساس حق الإمبراطور في التشريع، والذي كان يمارس بموافقة مجلسي النواب والشيوخ الذين يؤلفون المجلس التشريعي الإمبراطوري. فالتوجه نحو حكومة الحزب وضعت السياسات الانتخابية والأحزاب السياسية في واجهة المسرح، في حين تمسكت القوات المسلحة والمؤسسات المدنية بسلطاتها بدرجات متباينة تحت شعار الامتياز الإمبراطوري(Titus, 1983, P.206-207). فأحدثت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية واحتلال الحلفاء لها فيما بعد تغيرات غاية في الأهمية في المؤسسة الإمبراطورية ومكانتها في السياسات والمجتمع الياباني.(الشيشكلي، ٢٠١١، ص٨٨) (Shishakli,2011,P.88).

صرح وأنكر الإمبراطور الياباني هيروهيتو Hirohito[٢١] (١٩٠١-١٩٨٩/١٩٢٦-١٩٨٩) -شووا Showa- صراحة قدسيته للشعب الياباني في الرسالة الرسمية للعام الجديد(tenno no ningen sengen) في ١ كانون الثاني ١٩٤٦. وجاء في جزء من هذه الرسالة أن "الروابط التي تربط بيننا وبين شعبنا لطالما استندت إلى الثقة والمحبة المتبادلة. ولا تعتمد على الأساطير والخرافات. وهي لا تستند على المفهوم الخاطئ الذي يفيد بان الإمبراطور مقدس وان الشعب الياباني يتفوق على باقي الأعراق وان مصيره المحتم هو أن يحكم العالم." وهذا

التصريح كان موجهًا للاستهلاك الغربي أكثر من الياباني، وقيل إن التصريح كان نابعًا من رغبات الإمبراطور نفسه، على الرغم من أنه كان للعديد يدٌ في إعلانه. والعبارات المقتبسة أعلاه كتبت بالانكليزية أصلا، لكن ليس نتيجة للاحتلال الأمريكي. فبصمات رئيس الوزراء آنذاك شيديهار كيجورو Shidehara Kijūrō[٢٢] (٩ تشرين الأول ١٩٤٥– ٢٢ نيسان ١٩٤٦) كانت واضحة في النسخة النهائية الانكليزية للرسالة. في مخالفة واعية لأساليب الماضي ابتعدت لغة النص الياباني عن أساليب البلاط الرسمية للمرة الأولى، ذلك بتوجيه من الإمبراطور نفسه والتصريح، الذي لم يكن متوقعاً، استقبل بالاستحسان في الخارج من الجنرال دوكلاس ماك آرثر Douglas Mac Arthur[٢٣] (١٨٨٠– ١٩٦٤)، قائد قوات الاحتلال، وربما كان العامل الذي أنقذ المؤسسة الإمبراطورية. (Titus, 1983, P.209).

وضعت القيادة العليا للاحتلال الأمريكي على قمة أهدافها بعد إعلان الإمبراطور الياباني شروط الاستسلام (شروط بوتسدام) في ١٥ آب ١٩٤٥، استبدال الدستور الياباني القديم بدستور جديد ينص على تجريد اليابان من سلاحها حاضرًا ومستقبلًا، فأوكلت قوات التحالف الأمر إلى اليابانيين، لوضع دستور جديد لكن لم يرضِهم ما توصلوا إليه في الدستور الجديد الذي وضعه اليابانيون في تشرين الثاني عام ١٩٤٦. لذلك وكلت قوات التحالف الأمر إلى الجنرال ماك آرثر قائد قوات التحالف في اليابان لوضع دستور جديد. (البدوي، ٢٠١٣، ص١٦٩) (Al-Badawi,2013, P.169)

ازداد تعرض الإمبراطور للعملية السياسية شدة بهزيمة اليابان وما تلاها من احتلال على يد قوات التحالف. وأزالت سلطات الاحتلال القيود السابقة على حرية التعبير وشجعت الانتقاد العلني لقادة اليابان السابقين، والمؤسسات السياسية، والقيم الاجتماعية. شعر اليابانيون بالإحباط، وشعر الكثير منهم بأنهم تعرضوا للخيانة من قادتهم ومؤسساتهم، بمن فيهم الإمبراطور. واحتج بعضهم بأن المؤسسة الإمبراطورية ينبغي إلغاؤها، لأنها كانت الأساس الذي استندت إليه الفاشية والعسكرة اليابانية. واحتج آخرون بان الإمبراطور ينبغي أن يحاكم بوصفه مجرم حرب، لأنه كان الزعيم الذي ترأس الدولة التي جرّت اليابان إلى العسكرة والعدوان. كما أحتج آخرون أن على الإمبراطور أن يتحمل مسؤولية حرب المحيط الهادئ الكارثية بالتنازل عن العرش. وعلى الرغم من عدم تحقق أي من هذه المطالب

الثلاثة، إلا أن الإمبراطور والمؤسسة الإمبراطورية عانوا من خسارة هائلة للسلطة والهيبة. (Titus, 1983, 207)

ظلت هناك بعض الشكوك بشأن المؤسسة الإمبراطورية. إذ شعر العديد من اليابانيين أن الإمبراطور لم يكن لديه علاقة أو معنى في حياتهم أو في اليابان الديمقراطية الحديثة. وكان بعضهم يرى أن الإمبراطور، بصفته ملكاً بالوراثة، يناقض الديمقراطية، في حين رأى آخرون أن عودة الفاشية أو الاستبداد الياباني ممكنة طالما استمرت المؤسسة الإمبراطورية في الوجود. إلا أن الغالبية العظمى من المواطنين اليابانيين، بمن فيهم أولئك الذين لم تكن لديهم مشاعر ايجابية تجاه الإمبراطور، فضلوا بقاء الوضع الراهن أو حتى وجود إمبراطور وعائلة إمبراطورية "اقرب إلى الشعب". (Titus, 1983, 208)

لحسم جدلية وضع الإمبراطور الياباني ومكانته وموقفه بعد الاستسلام كلفت وزارة الحرب الأمريكية عالمة الأنثروبولوجيا الأمريكية روث بنديكت Ruth Fulton Benedict [٢٤](١٨٨٧-١٩٤٨) للنظر في هذا الموضوع. فدرست دراسة مكثفة لما كتب عن اليابان. وقابلت الجالية اليابانية الموجودة في الولايات المتحدة والمحتجزة في المعتقلات[٢٥]. فأصدرت في عام ١٩٤٦ كتابها المشهور (الأقحوان والسيف) [٢٦] (Chrysanthemum and the Sword The)، توصلت ومن خلال دراستها إلى أهمية الدور المركزي الذي يؤديه الإمبراطور في التراث الياباني، وأوصت روث بنديكت وأقنعت المسؤولين في الإدارة الأمريكية بضرورة الإبقاء على الإمبراطور والافادة منه في لمّ الشمل الياباني حول المشروع الأمريكي. (الجميلي، ٢٠١٤، ص٢٠٤) (Jumaili,2014,P.204) (Jansen, 2000, P.770)

وافقت الغالبية الكبرى من القوى الديمقراطية اليابانية على الدستور الجديد، وانتهى العمل بالدستور الإمبراطوري لعام ١٨٨٩، الذي جعل من الإمبراطور قلب المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وأدخل الدستور الجديد تغييرًا جذريًا على دور الإمبراطور الذي تحول إلى رمز للدولة فقط؛ بسبب إصرار القيادة العليا للاحتلال على استخدام الإمبراطور- الرمز، والمجرد من الصلاحيات التنفيذية؛ لتطبيق القرارات بموافقة شرعية؛ خشية أن يؤدي عزل الإمبراطور إلى رفض الشعب الياباني والقوى السياسية الجديدة تنفيذ أي منها، أو التعاون مع إدارة الاحتلال. (ضاهر، ٢٠٠٩، ص١٨٩) (Daher,2009,P189).

رفض دستور اليابان لعام ١٩٤٧ إلغاء المؤسسة الإمبراطورية والذي تكون من (١٠٣ مادة موزعة على ١١ فصلًا) الذي حافظ على الإمبراطور، ولو في ظل علاقة قانونية مختلفة جداً بالدولة. فبعد أن وضعت مسودة الدستور بتوجيه من سلطات الاحتلال، وجرت مناقشته وإمراره من المجلس التشريعي الإمبراطوري في عام ١٩٤٦، ووضع حيز التنفيذ في ٣ أيار ١٩٤٧، ألغى الدستور الجديد استقلال المؤسسة الإمبراطورية وجعل الإمبراطور "رمزا للدولة ووحدة الشعب، مستمداً شرعيته من إرادة الشعب الذي تستقر به السلطة المستقلة." كما كان مخططًا ألا تكون لديه أية سلطات سياسية. فألغي مكتب الختم الخاص، الذي كان حلقة الوصل بين الإمبراطور والحكومة، ومكتب المعاون الشخصي الأكبر، الذي كان حلقة الوصل بين الإمبراطور والقيادة العليا للجيش. أما وزارة البيت الإمبراطوري التي كانت تتمتع بحكم ذاتي فتحولت إلى وكالة في مكتب رئيس الوزراء، وقلل الملاك العامل بها من ٦٠٠٠ إلى ١٠٠٠ شخص. وألغيت ألقاب النبلاء، فضلًا عن تقليل عوائل الفروع الإمبراطورية إلى حد كبير. وتوقف تبني الشنتوية بصفتها الدين الرسمي والتشجيع على اعتناقها، وحتى الإمبراطور نفسه وبضغط من الاحتلال الأمريكي أعلن في رأس السنة لعام ١٩٤٦ على ملأ من شعبه، بأنه ليس إلهًا مقدسًا وإنما هو بشر مثل عامة الناس. وبذلك فإن دولة ميجي ونظريتها في امتيازات الإمبراطورية فكّكت كليًا. (غوري، ١٩٩٧، ص١٣٩) (Titus,1983,P.207-208) (Gouri,1997,P.139)

ثبت الوضع القانوني للإمبراطور الياباني بنحو حصري تقريبًا في المواد الثمانية للفصل الأول لدستور عام ١٩٤٧. نصت المادة الأولى على أن الإمبراطور "سيكون رمز الدولة ووحدة الشعب، مستمدًا سلطات منصبه من إرادة الشعب الذي تستقر فيهم السلطة المطلقة." (أعفيف، ٢٠١٠، ص٢٩٣) (A'afayif,2010,P.293) وجاء في المادة الثانية "تتوارث السلطة الحاكمة العرش الإمبراطوري، وينتقل العرش وفقًا لقانون القصر الإمبراطوري الذي اقره البرلمان." والمادة الثالثة "ينبغي أخذ مشورة وموافقة مجلس الوزراء على كافة القرارات التي يصدرها الإمبراطور فيما يتعلق بأمور الدولة، ويكون مجلس الوزراء مسئولًا عن ذلك." وفي المادة الرابعة "للإمبراطور أن يفوض من يتولى أداء مهامه المتعلقة بأمور الدولة كما قد ينص القانون." والمادة الخامسة نصت "يعين الإمبراطور رئيس الوزراء الذي يختاره البرلمان." أما المادة السادسة "يعين الإمبراطور رئيس قضاة المحكمة العليا الذي يختاره مجلس الوزراء." ونص الدستور

في مادته السابعة من مهام الإمبراطور "إعلان تعديلات الدستور، والقوانين، ومراسيم مجلس الوزراء والمعاهدات. دعوة البرلمان إلى الانعقاد. حل مجلس النواب. إعلان الانتخابات العامة لأعضاء البرلمان. المصادقة على تعيين وإعفاء الوزراء والمسؤولين كما نص القانون، والتصديق على وثائق المفوضين وأوراق اعتماد السفراء والمبعوثين القنصليين. التصديق على قرارات العفو العام والخاص، وتخفيف العقوبات، وإرجاء تنفيذ الأحكام، واستعادة الحقوق. ومنح الأوسمة." (حاتم، ١٩٩٠، ص٣٦) (Hatem,1990,P.9-10) (Kodansha, 1983, P.9-10)

فضلا عن ذلك، فان الدستور أشترط بنحو محدد أن الإمبراطور لا يحق له أن تكون لديه صلاحيات متعلقة بالحكومة وان بإمكانه التصرف "فقط في أمور الدولة التي ينص عليها هذا الدستور." يناقض الوضع القانوني هذا للإمبراطور بنحو كبير ما كان عليه الوضع في ظل دستور ميجي عام ١٨٨٩، فكان هناك اقتباس مقدس "لا يجوز انتهاك حرمته" ويضم بذاته السلطة العليا في جميع شؤون الحكومة. (Titus,1983, P.208)

وبموجب الدستور الجديد فان الإمبراطور ليس رئيس الدولة بل مجرد رمز. ونادى العديد من المحافظين بتعديل الدستور لجعل الإمبراطور تحديداً رئيساً للدولة. لكن من المفهوم أن الإمبراطور يتمتع بجميع الحقوق والحريات المكفولة بالدستور لجميع اليابانيين. وليس هناك جريمة لجلالة الذات الإمبراطورية في قانون العقوبات الياباني. لكن القانون نص على أنه فيما أذا أراد الإمبراطور أو الإمبراطورة أو الإمبراطورة الأرملة الكبرى أو الإمبراطورة الأرملة أو ولي العهد أن يقدموا شكوى بقذف أو إهانة علنية، فأن على رئيس الوزراء التصرف نيابة عنه أو عنها. وأخيرًا أصبح من الأمور الثابتة أنه لا يجوز رفع قضية على الإمبراطور المتوج. (Titus,1983, P.208)

واشترط الدستور أيضا أنه لا يجوز منح أو تسلُّم عقارات من البيت الإمبراطوري، وبالمقابل لا يحق له تقديم هدايا من دون تخويل المجلس التشريعي. فضلا عن ذلك يشترط الدستور أن جميع ممتلكات البيت الإمبراطوري تعود إلى الدولة وأن جميع نفقات البيت الإمبراطوري يجب أن تخصّص في الموازنة من المجلس التشريعي. (Kodansha, 1983, P.10)

يذكر أستاذ القانون الدولي الياباني إيشي ريوسوكي بهذا الشأن أن النظام السياسي "الطبيعي" لليابان والتقاليد "الصحيحة" للحكم فيه يتمثلان بأن الأباطرة لا يحكمون، وأن المرحلتين اللتين مارسوا فيهما حكمًا فعليًا كانت بتأثير من أنظمة

سياسية أجنبية؛ في مرحلة أولى نتيجة تقليد الأنموذج الصيني، وفي مرحلة ثانية نتيجة التأثر بالأنظمة الغربية. (أعفيف، ٢٠١٠، ص٢٩٣) (A'afayif,2010,P.293)

نستخلص مما تقدم أن سلطة الإمبراطور كانت مسلوبة واسمية قبل عصر توكوگاوا وفيه، ونستدل أيضًا أن لليابان عاصمتين، كيوتو التي تضم القصر الإمبراطوري، وإيدو التي كان يحكم منها الحاكم العسكري الشوگون. فضلا عن أن ديانة اليابان الرسمية الشنتوية التي تعطي صلاحيات واسعة للإمبراطور، لكن عند تولي الشوگون السلطة أعلن البوذية الديانة الرسمية للبلاد، لأنها تقلص وتقوض سلطة الإمبراطور وتعطي وتوزع السلطات على الوزراء.

أصبحت السلطة فعلية للإمبراطور في عهد ميجي، وأصبح لليابان عاصمة واحدة هي إيدو (طوكيو)، وعادت الشنتوية الديانة الرسمية للبلاد؛ لإعادة تقوية صلاحيات ومكانة الإمبراطور بموجب الدين الرسمي للبلاد، وبموجب دستور العام ١٨٨٩ فيما بعد.

قوضت سلطة الإمبراطور بموجب دستور عام ١٩٤٧، وأصبح مجرد رمز للأمة اليابانية، وحرّمت أمريكا الديانة الشنتوية، التي تخول الإمبراطور صلاحيات واسعة، وتحول الإمبراطور إلى شخص عادي وسلطته سلطة اسمية فقط.

الاستنتاجات:

إن الدور القيادي والمهم للإمبراطور الياباني على مدى العصور كان من الأهمية لاتخاذه موضوع بحث، ولا تقل أهمية الدساتير اليابانية عن دور الإمبراطور في بناء أمة ودولة يابانية حديثة ومتطورة استطاعت أن تواجه الصعاب وتجاري المتغيرات التي طرأت عليها. لذلك بعد دراسة واضحة لدور الإمبراطور في ظل دستوري اليابان لعام ١٨٨٩ و ١٩٤٦ توصلنا إلى جملة من الأمور المهمة، منها:

١- تمسك الأمة اليابانية بالإمبراطور في مختلف الظروف التي مرت بها الدولة اليابانية، وهذا الأمر تنفرد به المؤسسة الإمبراطورية اليابانية وإمبراطورها عن بقية المؤسسات الملكية في العالم.

٢- دساتير البلاد توضع عادة لتقويض سلطة الملوك والأباطرة في كل بلدان العالم، فتقوم بتقييد سلطة الملك والإمبراطور بالدستور، على عكس اليابان التي وضعت دستورها لعام ١٨٨٩ لتقوية سلطة إمبراطورها وإضفاء المزيد من الهيبة والشرعية والقدسية والصلاحيات على مكانته، وإعطاء شخص الإمبراطور من الصلاحيات ما يفوق البرلمان والوزارة .

٣- على الرغم من أن دستور عام ١٩٤٦ وضع على يد الاحتلال الأمريكي، إلا أن الشعب الياباني لم يكن مقتنعاً بتقليل دور الإمبراطور على الرغم ما عانوه من تدمير في الحرب العالمية الثانية، فكانوا مستميتين للدفاع عن شخص الإمبراطور.

٤- استنكر الشعب الياباني وشعر بالحزن من قرار إمبراطورهم الاستسلام في الحرب العالمية الثانية، وإعلانه على الملأ عبر إذاعة اليابان هذا القرار. وغالبية الشعب الياباني لم يحمل الإمبراطور مسؤولية الحرب وما آلت إليه من خسارة اليابان وتدمير البلاد.

٥- اتخذت الشنتوية الديانة الرسمية للبلاد بموجب دستور ميجي لعام ١٨٨٩، لما تعطي تعاليمها وتضفي من مزايا ومكانة كبيرة لشخص الإمبراطور بوصفه حاكمًا شرعيًا للبلاد على مرّ العصور. وبموجب دستور الاحتلال الأمريكي لليابان عام ١٩٤٦ حرّمت الولايات المتحدة اتخاذ الشنتوية ديانة البلاد الرسمية وتحريم تدريسها في المدارس؛ لغرس أفكار ومفاهيم ومبادئ جديدة في الشعب الياباني لمواكبة ومسايرة المرحلة الجديدة وليقتنع بفكرة عدم إلوهية الإمبراطور.

٦- وضع دستوري اليابان لعام ١٨٨٩ و ١٩٤٦ بفعل ضغوطات وقوى أجبرت الحكومة اليابانية على وضع هذه الدساتير. فوضع دستور ميجي نتيجة هيجان شعبي وضغوطات داخلية، وهذا الأمر لا يسبب الاهانة والضعف للحكومات، على أساس الرضوخ لمطالب شعبية داخلية. عكس دستور عام ١٩٤٦ الذي وضع بقرار من قيادة الاحتلال الأمريكي لليابان، وكان على اليابانيين الرضوخ لهذا القرار بل والأكثر الرضوخ لتحجيم صلاحيات الإمبراطور وتحديده في هذا الدستور، وهذا ما لم يكن سهلًا على اليابانيين؛ لذلك ساعد الاحتلال الأمريكي في تحجيم إمبراطور اليابان وإنهاء إلوهيتهِ الذي استمر لقرون طويلة على الرغم مما مرت به المؤسسة الإمبراطورية من ضعف، إلا أنها بقت مقدسة في نفوس وقلوب وأعين اليابانيين.

٧- من طرائف الأحداث التاريخية فيما يخص العلاقات اليابانية الأمريكية أن يكون للأخيرة دور في سلطة الإمبراطور الفعلية، مرة بالضغط ومرة بالاحتلال. المرة الأولى كانت عام ١٨٥٣ بوصول سفن الكومودور ماثيو بيري لشواطئ اليابان وإجبارهم على افتتاح الأرخبيل أمام العالم الخارجي، وما أدى هذا الموقف إلى انقسام القوى الداخلية وإدراك اليابانيين ضعف الشوگون الحاكم العسكري ووجوب العودة إلى سلطة الإمبراطور الشرعية في حسم هذا الموقف على الرغم من أن التغيير قاده المثقفون اليابانيون، لولا وصول السفن الأمريكية لبقى الشوگون هو الحاكم العسكري الرسمي للبلاد ولبقى الإمبراطور حبيس جدران قصره في عاصمته كيوتو بعيداً عن مركز الحكم في عاصمة الشوگون إيدو. والمرة الثانية باحتلال قوات التحالف اليابان بعد استسلام الأخيرة من دون

قيد أو شرط في الحرب العالمية الثانية وانعكاس هذا الاستسلام على سلطة الإمبراطور وخلع رداء الإلوهية عنه وتجريده من القدسية بموجب دستور عام ١٩٤٦.

٨- الحقيقة التي تبينت في خلال صفحات هذا البحث بعودة السلطة الفعلية بيد الإمبراطور الياباني كانت في عهد ميجي فقط (١٨٦٨-١٩١٢)، ومن بعده عادت السلطة الاسمية للإمبراطور، إذ إن الأخير لم يكن دائمًا موافقًا على قرارات الوزارة الحاكمة؛ لا سيّما بعد وصول رجال الجيش إلى سدة الحكم في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

٩- بموجب دستور ميجي كانت سلطة الإمبراطور أقوى من سلطة الوزارة الحاكمة والدايت الياباني؛ لوجود رجال وقادة الإصلاح (الجنرو) إلى جانب الإمبراطور، وهؤلاء الجنرو قادوا الإمبراطور والإمبراطورية إلى بر الأمان؛ لكن بوفاة رجال الجنرو الواحد تلو الأخر حتى عام ١٩٢٢، فرغت الساحة السياسية أمام رجال الجيش والعسكر للوصول إلى سدة الحكم.

١٠- دفعت قدسية وهيبة الإمبراطور الياباني ومؤسسته الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل بحذر مع شخص الإمبراطور على الرغم أن اليابان كانت البلد الخاسر في الحرب والولايات المتحدة هي المنتصرة وأكبر قوة سياسية على الساحة العالمية، ودليل ذلك هو رجوعهم واستشارتهم عالمة انثروبولوجيا أمريكية لتحديد مكانة الإمبراطور وكيفية التعامل مع شخص الإمبراطور الياباني.

١١- كان قرار الولايات المتحدة الأمريكية من الحكمة في إبقائها على شخص الإمبراطور من دون أن يتعرض للحساب مثل باقي الشخصيات السياسية اليابانية الذين أُخضِعوا للمحاكمة العسكرية وحُكم عليهم بوصفهم مجرمي حرب.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

١- (١٩٧٦). دعوة إلى الأدب الياباني، ط١. المعهد الثقافي الياباني، طوكيو، اليابان.

٢- أعفيف، محمد. (٢٠١٠). أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨-١٨٦٨. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. لبنان.

٣- بابتي، عزيزة فوال (إعداد). (١٩٧١). موسوعة الأعلام العرب والمسلمين والعالميين ١-٤. ج٢. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

٤- بانكيار، ك .م..(١٩٦٢). آسيا والسيطرة الغربية. دار المعارف، القاهرة. مصر.

٥- البدوي، حبيب. (٢٠١٣). تاريخ الياباني السياسي بين الحربين العالميتين. دار النهضة العربية. بيروت.

٦- بو غنّام، أمل عفيف. (٢٠١٠). إصلاحات الإمبراطور مايجي في اليابان ١٨٦٨-١٩١٢. الدار التقدمية. لبنان.

٧- بو نعمان، سلمان. (٢٠١٢). التجربة اليابانية دراسة في أسس النموذج النهضوي. ط١. مركز نماء للبحوث والدراسات. بيروت. لبنان.

٨- تيدمان، أرثر. (١٩٥٩). اليابان الحديثة. ط١. مكتبة الانجلو مصرية. القاهرة.

٩- الجميلي، غانم علوان جواد. (٢٠١٤). جذور نهضة اليابان. العبيكان للنشر. الرياض. السعودية.

١٠- حاتم، محمد عبد القادر. (١٩٩٠). أسرار تقدم اليابان. مطابع الأهرام التجارية. مصر.

١١- حامد، رؤوف عباس. (١٩٩٦). المجتمع الياباني في عصر مايجي ١٨٦٨-١٩١٢. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة.

١٢- درويش، فوزي. (١٩٩٤). اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط٣، مطابع غباشي. مصر.

١٣- رايشاور، أدوين. (١٩٨٩). اليابانيون. ط١. عالم المعرفة. الكويت.

١٤- رايشاور، إدوين أولدفاذر. (٢٠٠٠). تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة: يوسف شلبي، ط١، دار علاء الدين للتوزيع والنشر والترجمة، الشام، سوريا.

١٥- رشاد، عبد الغفار. (١٩٨٤). التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية. ط١. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. لبنان.

١٦- السحمراني، اسعد. (١٩٩٩). من قاموس الأديان: الشنتوية-الكونفوشيوسية. ط١. دار النفائس. بيروت. لبنان.

١٧- الشيشكلي، سمر حمود (المترجم). (٢٠١١). اليابان روح الأمة. وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق. سوريا.

١٨- ضاهر، مسعود. (١٩٩٩). النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج. ط١. عالم المعرفة، الكويت.

١٩- ضاهر، مسعود. (٢٠٠٩). تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٣-١٩٤٥: التحدي والاستجابة. ط١. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.

٢٠- عضيمة، محمد (المترجم). (٢٠٠٥). كوجيكي وقائع الأشياء القديمة الكتاب الياباني المقدس، ط٢. دار التكوين للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سوريا.

٢١- غوري، ابراهيم حلمي. (١٩٩٧). لؤلؤة الشرق وبلاد الشمس المشرقة اليابان. دار الشرق العربي، بيروت.

٢٢- كاتو، هيديتوشي. (١٩٩٩). "آلهة اليابان" في: خفايا المعجزة اليابانية، مجموعة من الباحثين اليابانيين. الدار العربية للعلوم، بيروت. لبنان.

٢٣- يوسف، ناصر. (٢٠١٠). دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا. ط١. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانياً: الكتب الأجنبية:

24- Gordon,Andrew. (2003). A Modern History of Japan From Tokugawa Times to the Present. Oxford University Press. New York.

25- Gulick, Sidney L.. (2005). Evolution Of The Japanese: Social And Psychic. Cosimo. Inc.

26- Holtom, Daniel Clarence. (1965). The Natienal Faith Of Japan: A Study Of Modern Shinto. Routledge. London.

27- Jansen, Marius B.(2000). The Making of Modern Japan. Harvard University Press. London.

28- Ng, Wendy L.. (2002). Japanese American Internment During World War II: A History and Reference Guide. Greenwood Publishing Group.

29- Ohles, John F.. (1978). Biographical Dictionary of American Educators. Greenwood Publishing.

30- Wolff, Richard.(2007) The Popular Encyclopedia Of World Religions. Harvest House Publishers. USA.

ثالثًا: الموسوعات الأجنبية:

31- Kodansha,(1983). Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Tokyo .

32- Ohles, John F.. (1978). Biographical Dictionary of American Educators. Greenwood Publishing.

33- Wolff, Richard.(2007) The Popular Encyclopedia Of World Religions. Harvest House Publishers. USA.

رابعًا: البحوث العربية:

٣٤- حامد، رؤوف عباس. (١٩٧٥). "حركة المطالبة بالدستور في اليابان ١٨٧٨-١٨٩٠"، المجلة التاريخية المصرية: مج ٢٢. (٢٤٩-٢٧٦).

٣٥- حامد، رؤوف عباس. (١٩٧٦). "الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة ١٨٥٤-١٩٠٤". المجلة التاريخية المصرية: مج ٢٣، (٢٣٧-٢٦٧).

٣٦- ميتشل، بيتر. (٢٠٠٩). "جذور تجربة التحديث في اليابان". ترجمة: محمود عبد الواحد محمود، مجلة دراسات في التاريخ والآثار: العدد العاشر. (٦٤-٩٦).

خامسًا: البحوث الأجنبية:

37- Titus, David A. (1983). "The Meiji Restoration (1868-1889)", in: Kodansha. Encyclopedia of Japan. Vols.1-8. Vol.2. Tokyo.

38- Webb, Herschel. (1983). "Emperor", in: Kodansha. Encyclopedia of Japan. Vols.1-8. Vol.2. Tokyo.

سادسًا: الأطاريح والرسائل الجامعية:

٣٩- إسماعيل، احمد أمير. (٢٠٠٦). "الحركة الإصلاحية في اليابان ١٨٦٨-١٩١٢"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية (أبن رشد)، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٤٠- حسين، طارق جاسم. (٢٠١٠). "جذور التحديث في اليابان في أواخر عهد أسرة توكوگاوا (١٨٥٣-١٨٦٨)"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٤١- حسين، طارق جاسم. (٢٠١٥). "التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في اليابان في عهد العزلة (١٦٣٩-١٨٥٣)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٤٢- علي، افراح محمد. (٢٠١٠). "السياسة الخارجية لليابان تجاه الولايات المتحدة وأوربا في عهد ميجي (١٨٦٨-١٩١٢)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٤٣- علي، افراح محمد. (٢٠١٥). "السياسة الخارجية لليابان تجاه الصين وكوريا في عهد ميجي (١٨٦٨-١٩١٢)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

References

One: Arabic and Translated Books:

1. (1976). An Invitation to the Japanese Art, first Ed. Japanese Cultural Institute, Tokyo, Japan.
2. A'afayif, Mohammed. (2010). Origins of Modernization in Japan 1568-1868. Center of Arabic Union Studies, Beirut Lebanon.
3. Adaimah, Muhammad (Translator). (2005). Kogiki Chronicle of Ancient Things Japanese Holy Book, 2nd Ed. Dar Al-Takween for Printing, Publishing and Distribution. Damascus. Syria.
4. Al-Badawi, Habib. (2013). Japan's Political History Between the Two World Wars. Arabic Renaissance House. Beirut.
5. Al-Sahmrani, As'ad. (1999). From the Dictionary of Religions: Shinto-Confucianism. 1st Ed. House of Nafa'is. Beirut. Lebanon.

6. Babti, Aziza Fawal (1971). Encyclopedia of Arab, Muslims, and Internationals 1-4. Vol.2 House of Scientific Books, Beirut .Lebanon.
7. Bu Ghannam, Amal Afif. (2010). Reforms of Emperor Meiji in Japan 1868-1912. Progressive House. Lebanon.
8. Bu Nuaman, Salman. (2012). The Japanese Experience Study in the Foundations of the Renaissance Model. 1st Ed. Namaa Research and Studies Center. Beirut. Lebanon.
9. Daher, Massoud. (1999). The Arab Renaissance and the Japanese Renaissance are Similar in Introductions and Different in Results. 1st Ed. World of Knowledge, Kuwait.
10. Daher, Massoud. (2009). History of Modern Japan 1853-1945: Challenge and Response. 1st Ed. Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi. The United Arab Emirates.
11. Darwish, Fawzi. (1994). Japan Modern State and the American Role, 3rd Ed., Ghabashi Printing Press. Egypt.
12. Gouri, Ibrahim Helmi. (1997). Pearl of the East and the Land of the Rising Sun Japan. Arab Orient House, Beirut.
13. Hamid, Raouf Abbas. (1996). Japanese society in the Meiji era 1868-1912. Nahdet Al Sharq Library. Cairo.
14. Hatem, Mohamed Abdelkader. (1990). Secrets of Japan's Progress. Al-Ahram Printing Press. Egypt.
15. Jumaili, Ghanem Alwan Jawad. (2014). Roots of Japan's Renaissance. Obeikan Publishing. Riyadh. Saudi Arabia.
16. Kato, Hidetoshi. (1999). "Gods of Japan" in: Secrets of the Japanese Miracle. A group of Japanese researchers. Arab House of Sciences, Beirut. Lebanon.
17. Pankayar, K. (1962). Asia and Western Domination. Dar El Maaref, Cairo. Egypt.
18. Raichauer, Edwin. (1989). The Japanese. 1st Ed. Knowledge World. Kuwait.
19. Reisheuer, Edwin Oldfather. (2000). History of Japan from Roots to Hiroshima, Translated by: Yusuf Chalabi, 1st Ed., Dar Aladdin for Distribution, Publishing and Translation, Levant, Syria.
20. Rashad, Abdel Ghaffar. (1984). Traditionalism and Modernity in the Japanese Experiment. 1st Ed. Arab Research Foundation. Beirut. Lebanon.
21. Shishakli, Samar Hamoud (Translator). (2011). Japan, the Soul of the Nation. Ministry of Culture, Syrian State Book Commission. Damascus. Syria.
22. Tedman, Arthur. (1959). Modern Japan. 1st Ed. The Anglo - Egyptian Library. Cairo.
23. Youssef, Nasser. (2010). Dynamics of Japanese experience in Compound Development: A Comparative Study to Algeria and Malaysia. 1st Ed. Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Two: Foreign Books:

24. Gordon,Andrew. (2003). A Modern History of Japan From Tokugawa Times to the Present. Oxford University Press. New York.
25. Gulick, Sidney L.. (2005). Evolution Of The Japanese: Social And Psychic. Cosimo. Inc.

26. Holtom, Daniel Clarence. (1965). The Natienal Faith Of Japan: A Study Of Modern Shinto. Routledge. London.
27. Jansen, Marius B.(2000). The Making of Modern Japan. Harvard University Press. London.
28. Ng, Wendy L.. (2002). Japanese American Internment During World War II: A History and Reference Guide. Greenwood Publishing Group.
29. Ohles, John F.. (1978). Biographical Dictionary of American Educators. Greenwood Publishing.
30. Wolff, Richard.(2007) The Popular Encyclopedia Of World Religions. Harvest House Publishers. USA.

Three: Foreign Encyclopedias

31. Kodansha,(1983). Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Tokyo .
32. Ohles, John F.. (1978). Biographical Dictionary of American Educators. Greenwood Publishing.
33. Wolff, Richard.(2007) The Popular Encyclopedia Of World Religions. Harvest House Publishers. USA.

Four: Arabic Papers:

34. Hamid, Raoof Abbas. (1975). "The Movement that demanded a constitution in Japan 1878-1890", Egyptian Historical Magazine: Vol. 22, (P.249-276).
35. Hamid, Raoof Abbas. (1976). "The Cultural Origins for the Modern Japanese Development 1854-1904", Egyptian Historical Magazine: Vol. 23, (P.237-267).
36. Mitchel, Peter. (2009). "Roots of Modernization Experiment in Japan". Translated by: Mahmood Abdul-Wahid Mahmood, Studies in History and Archeology Magazine: Issue 10. (P.64-96).

Six: Foreign Research

37. Titus, David A. (1983). "The Meiji Restoration (1868-1889)", in: Kodansha. Encyclopedia of Japan. Vols.1-8. Vol.2. Tokyo.
38. Webb, Herschel. (1983). "Emperor", in: Kodansha. Encyclopedia of Japan. Vols.1-8. Vol.2. Tokyo.
39. Seven: Dissertations and Theses:
40. Ali, Afrah Mohammed, (2010), Foreign Policy of Japan Towards USA and Europe in the Meiji Era (1868-1912), An unpublished Master Thesis, University of Baghdad, College of Arts, Baghdad, Iraq.
41. Ali, Afrah Mohammed, (2015), Foreign Policy of Japan Towards China and Korea in the Meiji Era (1868-1912), An Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Baghdad, College of Arts, Baghdad, Iraq.
42. Hussein, Tariq Jassim, (2010), Roots of Modernization in Japan at the late Tokugawa Dynasty era (1853 – 1868), An Unpublished Master Thesis, University of Baghdad, College of Arts, Baghdad, Iraq.
43. Hussein, Tariq Jassim, (2015), Political, Economic, Social and Intellectual Developments in Japan During National Seclusion Era (1639-1853), An Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Baghdad, College of Arts, Baghdad, Iraq.
44. Ismail, Ahmed Amir, (2006). "Meiji Restoration in Japan 1868-1912", An unpublished Master Thesis. College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

التعليقات الختامية:

(١) ظلت الشنتوية تشكل الديانة القومية للأمة اليابانية، وهي ديانة آلهتها متعددة وتُعبد في مزارات مقدسة، وتقوم هذه الديانة على عبادة الأسلاف والإمبراطور والطبيعة؛ ما جعلها تسهم بهذه المعتقدات في تأليه الإمبراطور.أنظر: (يوسف، ٢٠١٠، ص١٢٠).

(٢) إن أول ١٤ إمبراطورًا في سلسلة تاريخ الأباطرة الذين حكموا اليابان يعدّون في عداد الأساطير أكثر من الوقائع التاريخية من قبل المؤرخين المعاصرين. وتواريخ الحكم التقليدية المسجلة في دواوين نيهون شوكي لهؤلاء الأباطرة، وللأباطرة من ١٥-٢٨ مرفوضة لأنها مبكرة بشكل مستحيل؛ لكن المجموعة الثانية والتي هي من ١٥-٢٨ مقبولة بوصفها شخصيات تاريخية. والتواريخ التقريبية المعطاة للأباطرة من ١٥ -٢٨ تستند إلى أثار حفرية اكتشفت حديثًا، وجرى الاستشهاد بهؤلاء الأباطرة في المصادر الكورية والصينية. للإطلاع على جدول الأباطرة انظر:
(Kodansha, 1983, Vol.2, PP.202-203)

(٣) العهد الذي يمتد لقرابة أربعمائة سنة منذ عام ٧٩٤، عندما قام الإمبراطور كامو بتأسيس هيان كيو (الآن كيوتو) عاصمةً إمبراطورية لليابان، إلى عام ١١٨٥، عندما قامت قوات مينامونو نو يوريتومو بدحر قوات عائلة تايرا، وبذلك هيأت أسباب إقامة شوگونية كاماكورا. واسم المرحلة مأخوذ من اسم العاصمة الذي يعني **"الهدوء والسلام"**. يمكن النظر إلى عهد هيان على أنها مرحلة انتقال من نظام ردسوريو المضمحل إلى نظام إقطاعي تسوده طبقة المحاربين. وشهد هذا العهد اكبر ازدهار للثقافة الارستقراطية الدائرة في قطب البلاط الإمبراطوري. انظر: (علي، ٢٠١٥، ص٢٢) (Ali,2015,P.22) (Kodansha,1983, Vol.3, P.122).

(٤) أول حكومة عسكرية أو حكومة مقاتلين في اليابان، أسسها مينامونو نويوريتومو في منطقة كاماكورا. على الرغم من أن العديد من الباحثين يؤرخون بداية الشوگونية منذ العام ١١٩٢، عندما منح لقب الشوگون إلى يوريتومو، إلا أنَّ باكوفو نفسها، منظمة المحاربين الحكومية، كانت قد أسست منذ عام ١١٨٠، وبذلك يمكن القول إنها حكمت ما يقارب ١٥٠ سنة فتم الإطاحة بهم عام ١٣٣٣. وكانت منطقة نفوذ شوگونية كاماكورا الرئيسة هي المقاطعات الشرقية، النائية عن العاصمة الإمبراطورية في كيوتو. وكانت مدعومة من فرق المحاربين التي كانت سابقاً تحت سيطرة، أما البلاط الإمبراطوري أو أصحاب الأملاك لمختلف المزارع. انظر: (علي، ٢٠١٥، ص٢٣) (Ali,2015, P.23) (Kodansha,1983, Vol.4, P.121)

(٥) فقد الكثير من الموالين حياتهم نتيجة أرائهم وطروحاتهم، لكن في الوقت الحاضر هم مكرمون بوصفهم وطنيين ومنحتهم الحكومة اليابانية أعلى درجات الشرف. انظر:
(Gulick, 2005, PP.146,249)

(٦) يعني سجل الأحداث القديمة، وهو أقدم عمل مكتوب باللغة اليابانية. ويعد كوجيكي بداية تدوين الأدب الياباني الذي اكتمل في سنة ٧١٢م. ويتألف الكوجيكي من ثلاثة مجلدات، يحتوي الأول على أساطير الخليقة والجد الأعظم الأسطوري للإمبراطور الأول الذي يقال إنه قد هبط من السماء مع الآلهة. أما المجلد الثاني فيتحدث عن رحلة الإمبراطور الأول من جوشو إلى ياماتو، ويصف من خلالها أسطورة خلق الإمبراطورية اليابانية، وأخيراً يتناول المجلد الثالث تاريخ القرنين الخامس والسادس وأساطيرهما. وكوجيكي اقرب إلى الكتاب المقدس بالنسبة لليابانيين،لأنه يتحدث عن تكوين الإمبراطورية اليابانية ويحتوي على حكايات وسير العائلة الإمبراطورية. للتفاصيل عن كوجيكي انظر: (محمد، ٢٠٠٥، ص ص١٣-٤٧) (Muhammad,2005,PP13-47) **(دعوة إلى الأدب الياباني، ١٩٧٦، ص ص١٥-١٦)**(An Invitation to the Japanese Art,1976, P.15-16) (حسين، ٢٠١٥، ص١١٦) (Hussein,2015,P.116).

(٧) تعني سجل الأحداث التاريخية، كتب عام ٧٢٠م، وهو عرض لتاريخ اليابان منذ القدم حتى عام ٦٩٧م، ويهدف هذا الكتاب لإثبات عراقة الأمة اليابانية، ومكانة الأسرة الإمبراطورية، ويعد هذا الكتاب مع كوجيكي من أهم مصادر عقيدة وفكر ديانة الشنتو. أنظر: (السحمراني، ١٩٩٩، ص ص١٢-١٣) (Al-Sahmrani,1999,PP12-13) ، (حسين،٢٠١٥، ص١١٧)(Hussein,2015,P.117).

(٨) هي المدة التي حكمت فيها أسرة توكوگاوا اليابان في بداية القرن السابع عشر. ويطلق على هذه المرحلة التاريخية حقبة إيدو (طوكيو فيما بعد)، نسبة إلى اسم القلعة التي حكم منها الشوگون، وهو الحاكم العسكري.(ميتشل، ٢٠٠٩، ص٨٥)(Mitchel,2009,P.85).

(٩) تقول الأسطورة بان السماء والأرض كانتا ملتصقتين، ثم انفصلتا بعد ذلك عن بعضهما بعض، ومن ثم هبطت الآلهة إيزانامي (Izanami)، والآله إيزاناكي(Izanagi) من السماء على جزيرة أونوكورا وخلقا معًا جزر أوياشما (Oyashima) وهي الجزر اليابانية، ثم خلقا بعدها بقية الآلهة: إله الرياح، وإله الأشجار والجبال، ومن ثم ماتت الإلهة إيزانامي جراء الحروق البالغة التي أصابتها حين وضعت إله النار، وعندما

أشتاق الإله إيزاناكي زوجها لرؤيتها، ذهب إلى أرض الليل والتقى بها، ثم عاد مرة أخرى إلى العالم واغتسل من تراب الموت، فإذا بثلاثة آلهة تخرج من عينيه وأنفه، ومن بينهم كانت آلهة الشمس التي أنحدر من نسلها أباطرة اليابان. لمزيد من التفاصيل عن قصة خلق اليابان. انظر: (كاتو، ١٩٩٩، ص ص٩-١٣)(Kato,1999,PP.9-13)؛ (حامد، ١٩٧٦، ص ٢٥٠)(Hamid,1976,P.250).

(١٠) يطلق عليها شوگونية توكوگاوا Tokugawa Shogunate، وباكوفو توكوگاوا Tokugawa Bakufu، وإيدو باكوفو Edo Bakufu، أسسها إياسو توكوگاوا (١٥٤٣ – ١٦١٦/ ١٦٠٣ – ١٦٠٥) في سنة ١٦٠٣ واستمرت حتى سنة ١٨٦٨. وحكم الشوگونات (الحكام العسكريون) من أسرة توكوگاوا. حكم من هذه الأسرة خلال هذه الحقبة (إيدو) خمسة عشر شوگونًا. انظر: (ميتشل، ٢٠٠٩، ص ٨٥) (Mitchel,2009,P.85).

(١١) مكيال ياباني قديم أستعمل للحبوب(الرز) في عهد إيدو (١٦٠٠-١٨٦٨)، وأستعمل أيضا لكيل السوائل والمواد الجافة، ويساوي الكوكو الواحد=٥,١٢ بوشل أمريكي، أو ١٨٠,٣٩ لتر، أو ٠,١٨ متر مكعب. وهذه الكمية من الرز تكفي نظريًا لإطعام شخص واحد لمدة سنة. انظر: (Kodansha,1983, Vol.4, P.256).

(١٢) أول شوگون في شوگونية توكوگاوا التي حكمت منذ معركة سكيگاهارا Sekigahara سنة ١٦٠٠، وحتى إحياء ميجي في عام ١٨٦٨. استولى إياسو على السلطة سنة ١٦٠٠ وأصبح شوگونًا في سنة ١٦٠٣، وعزل من المنصب سنة ١٦٠٥، إلا انه ظل يمارس بعض المهام للقضاء على المناوئين لحكم الأسرة حتى وفاته سنة ١٦١٦. انظر: (علي ٢٠١٠، ص ١٧)(Ali,2010,P.17).

(١٣) يشير التاريخ الأول إلى سنوات حياته، والتاريخ الثاني إلى سنوات حكمه.

(١٤) الشوگون الثالث من أسرة توكوگاوا التي حكمت اليابان، وهو الابن البكر لهديتادا، لا يعرف الكثير عن حياته، تنازل والده عن الحكم لايميتسو عام ١٦١٧، لكن السلطة الفعلية كانت بيد هديتادا، تولى السلطة عام ١٦٢٣.اصدر مرسوم إعلان عزلة اليابان عن العالم الخارجي ، وهو الشوگون الوحيد الذي انتهى حكمه بالموت من دون أن يتنازل عن الحكم في عام ١٦٥١. انظر: .(Kodansha,1983,Vol.5,P.213)

(١٥) الشوگون الثالث عشر من أسرة توكوگاوا. خلال مدة حكمه جرى فتح اليابان أمام التجارة الخارجية، ولم تكن لديه الكفاءة لإدارة دفة الحكم، لذلك فوض شؤون الحكم إلى وزيره الأكبر آبي مساهيرو، كما انه لم يتزوج قط ولم يكن له وريث في الحكم. وقد توفي عام ١٨٥٨، نتيجة مرض ألم به. انظر: (حسين ٢٠١٠، ص ٧٧)(Hussein,2010,P.77).

(١٦) اسمه الشخصي اوساهيتو، ولقبه قبل أن يتولى العرش هو هيرو – نو – ميا Hiro-no-Miaya، وهو الابن الرابع للإمبراطور ننكو (١٨٠٠-١٨٤٦/ ١٨١٧ – ١٨٤٦). كان له أربع بنات وولدان، ألا أن الإمبراطور اللاحق ميجي هو الوحيد الذي بقي على قيد الحياة من الأبناء. كان رافضاً لفتح البلاد أمام الأجانب، وهو الإمبراطور رقم (١٢١) لليابان. انظر: (علي، ٢٠١٠، ص٢٦)(Ali,2010,P.26).

(١٧) كلف الإمبراطور ميجي إيتو هيروبومي إعداد الخطوات التحضيرية للدستور؛ فسافر بعد مدة مع وفد من الخبراء إلى بريطانيا وبلجيكا وفيينا وبرلين للاطلاع على النظم الدستورية فيها، واستيضاح بعض السياسيين والحقوقيين فيها عن نقاط محددة، وقد استمرت رحلته حتى آب عام ١٨٨٣، وبعد عودته بدأ الإعداد للدستور الياباني. وتفرغ إيتو خلال المدة ١٨٨٧-١٨٨٩، لإعداد الدستور الياباني، تعاونه لجنة من خبراء يابانيين فضلا عن الألماني هيرمان روسلر، أستاذ الحقوق في جامعة طوكيو. انظر: (ضاهر، ٢٠٠٩، ص ١١٠)(Daher,2009,P.110).

(١٨) رجل دولة بارز في اليابان الحديثة خلال عهد ميجي، تزعم حركة مناهضة شوگونية توكوگاوا والإطاحة بها. كان المهندس الرئيس لأول دستور ياباني عام ١٨٨٩. شغل منصب رئاسة الوزراء أربع مرات (١٨٨٥-١٨٩٢/٩٠-١٨٩٨/٩٦-١٩٠٠/١٩٠١)، ورئيس مجلس شورى الإمبراطور ثلاث مرات. قاد بلاده في سنوات نشوئها كدولة عصرية. أصبح الحاكم المقيم العام الياباني في كوريا عام ١٩٠٦، أرغم الإمبراطور الكوري بالتخلي عن العرش وأقام حماية يابانية كاملة على كوريا. قتل في منشوريا على يد شخص قومي كوري في هاربين عام ١٩٠٩. انظر:. (Kodansha,1983 Vol.3, PP.352-353)

(١٩) جينرو أو يشار إليها بطبقة (قدامى كبار موظفي الدولة) أو (الارستقراطية القديمة) أو تعني القدماء (أي مجموعة من القادة تولوا قيادة اليابان الحديثة في عهد ميجي. وشكلوا نواة متجانسة سيطروا على الحياة السياسية والاقتصادية في اليابان خلال عدة عقود ومن أشهر هؤلاء إيتو هيروبومي وياماگاتا اريتومو وماتسوكاتا مايوشي. أنظر: (إدوين ٢٠٠٠، ص١٠٤) (Edwin,2000,P.104)؛ (Kodansha,1983, Vol.3, PP.21-22)

(٢٠) تولى يوشيهيتو العرش بعد وفاة والده الإمبراطور ميجي في عام ١٩١٢. وهو الإمبراطور ١٢٣ في سلسة الأباطرة الذين حكموا اليابان. شهدت سنوات حكمه حدثين بارزين الأول كان الحرب العالمية الأولى، والثانية زلزال كانتو العظيم عام ١٩٢٣. أدى افتقاره للتعبير والكاريزما (على النقيض من والده الإمبراطور

ميجي) نتيجة حالته الصحية السيئة، إلى سيطرة الجنرو ووزير الأسرة الإمبراطوري على التلاعب في قراراته، وعليه كان قليل الاهتمام بالشؤون السياسية. لم يعد الإمبراطور قادراً بعد عام ١٩١٨، على حضور مناورات الجيش أو البحرية، أو الظهور في احتفالات التخرج في الأكاديميات العسكرية، أو أداء وحضور الاحتفالات والطقوس السنوية للشينتوية، أو حتى حضور الافتتاح الرسمي لجلسات البرلمان الياباني في عام ١٩١٩. أصبح ولي العهد أبنه هيروهيتو وصياً على العرش في عام ١٩٢١، ليتولى مهام الإمبراطورية. توفي عام ١٩٢٦. انظر: .(Kodansha, 1983, Vol.7, PP.305-306)

(٢١) الإمبراطور رقم ١٢٤ في تسلسل تاريخ الأباطرة الذين حكموا اليابان، حكم هيروهيتو أكثر من أي إمبراطور أخر في تاريخ اليابان. أصبح وصيًا على العرش عام ١٩٢١ ليؤدي المهام الإمبراطورية نيابة عن والده الإمبراطور تايشو المريض، وفي العام نفسه ذهب إلى إنكلترا ليصبح أول ولي عهد ياباني يسافر خارج البلاد. وسمي عهده (التنوير والتناغم). على الرغم من أن دستور ١٨٨٩، كان يمنح كل حقوق الحكم للإمبراطور من الناحية العملية ما كان متوقع منه أن يمارس الحكم بشكل مباشر. سعى مستشاري هيروهيتو إلى عزله وحمايته عن جميع النزاعات والخلافات السياسية؛ على الرغم من أن السياسات تعلن باسمه إلا أن دوره في الغالب كان عبارة عن مصادقة على قرارات التي اتخذها مستشاروه والمسؤولون. توفي عام ١٩٨٩. انظر: .(Kodansha,1983, Vol.3, P147)

(٢٢) سياسي ودبلوماسي ياباني، خدم في كوريا وطوكيو والولايات المتحدة وأوربا، شغل مناصب عدة منها وزير خارجية مرتين (١٩٢٤-١٩٢٩/٢٧-٣١)، ورئيس وزراء (تشرين الأول ١٩٤٥- نيسان ١٩٤٦). وضع دبلوماسية خاصة عرفت بدبلوماسية شديهارا في عشرينيات القرن العشرين، تميزت بتشجيعها على التعاون الدولي بين الأمم الامبريالية مع موقف تصالح مع الصين. توفي عام ١٩٥١. انظر: (Kodansha,1983, Vol.7, P.88).

(٢٣) جنرال أمريكي، عيّن عام ١٩٤٥، بعيد إلقاء القنبلة الذرية على هيروشما وناكازاكي قائدًا أعلى لقوات الحلفاء في اليابان. فوقّع بمنصبه هذا على وثيقة استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية. وعند اندلاع الحرب الكورية عيّن قائدًا أعلى لقوات الأمم المتحدة في كوريا عام ١٩٥٠، ولكن الرئيس ترومان عزله بعد أن لمس منه جنوحاً إلى توسيع رقعة الحرب. توفي عام ١٩٦٤. انظر: (بابتي،١٩٧١، ص ٢٠٩) .(Babti, 1971,P.209)

(٢٤) عالمة انثروبولوجيا أمريكية، تتلمذت على يد فرانز بواس بجامعة كولومبيا بالولايات المتّحدة الأمريكيّة. وهي تصنّف في ضمن ما يعرف بالتيّار الثقافوي الذي ظهر في ثلاثينات القرن العشرين بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، وضمّ بالأساس عددًا من تلامذة فرانز بواس. من مؤلّفاتها: **"أنماط الثقافة"** (١٩٣٤)، **"العرق: العلم والسياسة"** (١٩٤٠)، **"الأقحوان والسيف: أنماط من الثقافة اليابانيّة"** (١٩٤٦). توفّيت روث بنديكت في ١٧ أيلول ١٩٤٨. انظر:

(Ohles, 1978, P.111).

(٢٥) عشرات المعسكرات فتحتها الولايات المتحدة لوضع مواطنيها المنحدرين من أصول يابانية بعد الهجوم على بيرل هاربر، وخوفاً من العدو الداخلي بعد إعلانها الحرب على اليابان إثر يوم واحد من الهجوم على بيرل هاربر في ٧ كانون الأول ١٩٤١، اتخذت واشنطن إجراءات لحماية أراضيها. وتحول الأميركيون ذوو الأصول اليابانية فجأة إلى مشبوهين في الشارع وفي نظر الحكومة، وباتوا يعانون من العنصرية والشتائم والتهديدات العنيفة. وقّع الرئيس فرانكلين روزفلت في ١٩ شباط ١٩٤٢، مرسومًا بإقامة مناطق عزل عسكرية يمكن مراقبة الأميركيين اليابانيين فيها. وفتحت الحكومة الأميركية عشرة معسكرات في ولايات كاليفورنيا وأريزونا وأوتا وإيداهو وويومينغ وكولورادو وأركنسو. ووُضع أكثر من (١١٢,٥٠٠ ألفًا) أميركي ياباني فيها بالقوة أو جرت إعادة إسكانهم، على وفق التعبير الرسمي الذي بقي مستعملًا حتى ١٩٤٥. ولم تعترف واشنطن بأنها ارتكبت خطأ، وتقدم اعتذاراتها للضحايا إلا بعد عقود. ودفعت حكومة رونالد ريغن تعويضات بقيمة عشرين ألف دولار للناجين في العام ١٩٨٨. للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع. انظر:

(L. Ng, , 2002)

(٢٦) زهرة مشهورة في اليابان، وهي الرمز الذي يرمز إلى الإمبراطور. ويعُدّ هذا الكتاب من أعمق ما كُتب عن اليابان وفهم نمط التفكير الياباني. وكذلك يعُدّ أهم ما كُتب في موضوع الأنثروبولوجيا عن بعد؛ لأنها لم تستطع الذهاب إلى اليابان ودراسة الموضوع ميدانيًا. طبع الكتاب ونشر للمرة الأولى عام ١٩٤٦، وأعيد طبعه أكثر من أربعين مرة. انظر:

(Ohles, 1978, P.111).

The Japanese Emperor between the 1889 and 1946 Constitutions – A Comparative Study

Dr. Afrah Mohammed Ali
College of Arts – Al-Mustansiriya University – History Department
afr13ah@gmail.com

Summary

The study of the Japanese Emperor between the 1889 and 1946 constitutions is considered important, as the role of the Emperor has been significantly affected by these two constitutions. This effect is reflected in the Japanese History. This study shows the status of the emperor and his authority under the most notable two constitutions in the history of modern and current Japan. The 1889 Meiji constitution, was formulated and set up to strengthen the authority of the emperor and restore the actual stripped authority to him for more than a millennium. The 1946 constitution was made by allied and American forces, which occupied Japan after the latter lost the Second World War, after it became an imperialistic occupying nation, whose danger was extending on the regional and international fields. This study shows how the vast authorities of the Japanese Emperor were abolished and the Meiji constitution was revoked and replaced by the occupation constitution for 1946.

Keywords: Emperor, Meiji Constitution, 1889 Constitution, American Occupation Constitution, 1946 constitution.